

آل إسرائيل... لا يأخذكم الغرور
عقارب الساعات إن توقفت لا بد أن تدور...
إن اغتصاب الأرض لا يخيفنا
فالريش قد يسقط عن أجنحة النسور
والعطش الطويل لا يخيفنا
فالماء يبقى دائما في باطن الصخور

نزار قباني

صوت النساء

19 May NO 330

١٩ أيار العدد ٣٣٠

معاً من أجل التحرير... معاً من أجل بناء الوطن

2011

صحيفة شهرية تعنى بقضايا المجتمع



خطوة في الإتجاه الصحيح

صادف قرار الرئيس بشأن تعديل قانون العقوبات النافذ مع مناسبة إحياء ذكرى النكبة الفلسطينية، وصادف مع استشهاد ١٥ فلسطيني مارسوا حقهم بالعودة.

من جهة تم النظر الى قرار الرئيس كإنجاز مميز إذا نظرنا اليه ضمن الظروف السياسية السائدة، خطوة في الإتجاه الصحيح. أما إذا ما تم النظر اليه ضمن مطالب وحاجات النساء في الحماية والعدالة، فهو قرار بحاجة الى قرارات مساندة أخرى، بل وإلى إقرار قانون عقوبات فلسطيني يتجاوب مع متطلبات حياة النساء الفلسطينيات.

من جهة أخرى، جاء القرار في أجواء الفعاليات الخاصة بذكرى النكبة، واستشهاد ١٥ ممن جاءوا على حدود فلسطين للتأكيد على حقنا بالعودة. هذا المشهد يعبر عن الحالة الحقيقية للنساء الفلسطينيات، حيث كنا قد طرحنا في نفس الفترة موضوع جدلية النسوية والوطني. فما علاقة النكبة وضرورة إحياء ذكراها، وما علاقة هذا بقرار الرئيس؟

إن وضعنا كنساء تحت الإحتلال يحتم علينا أن نتعلم فن الربط ما بين ما نعتبره نسوياً وما نعتبره وطنياً، وأن نتعامل مع قضايانا جميعاً في آن واحد، وأن لا نسبق واحدة على الأخرى. هذا الطرح نجده سهل على المستوى النظري، أما على المستوى التطبيقي فهو أصعب.

فمثلاً، هل يجوز لنا أن نتناول موضوع قتل الإناث في ظل استشهاد شبابانا وشباتنا على الحدود، وفي رفح، وفي القدس؟ وما هي النتيجة إذا ما تناولنا القضيتين معاً وفي نفس الوقت؟ ماذا لو لم نفعل؟ وهنا نعتقد بأن مع صعوبة الأمر، علينا أن نتناول كل القضايا في نفس الوقت وبذات الأهمية، إذا أردنا بناء دولة فلسطينية تحترم وتصور حقوقنا كنساء بنين ونكافح في الوطن ومن أجل الوطن، قابضات على حقوقنا الإجتماعية، السياسية، الوطنية والإقتصادية. بالرغم من صعوبته آن الأوان أن ندمج عملياً بين ما هو نسوي وما هو وطني في برنامج عمل واحد.

النكبة 63



طاقم شؤون المرأة



دراسة حديثة حول العنف

٤٢% الفقر والديون من أكثر الأسباب المؤدية لزيادة العنف الأسري

هداية شمعون

أكدت دراسة حديثة، أن النساء في المحافظات الجنوبية يعانين بنسبة ٦١,٣% من العنف اللفظي، كأحد أكثر أنواع العنف انتشاراً، وما يقارب من ٢٠,٦% من النساء المبحوثات يعانين من العنف الجسدي، و١٨,١% يعانين من العنف النفسي، كما وتركت بيت الزوجية ٥٩% من النساء بسبب تعرضهن للعنف من قبل أزواجهن، وهذا يدل على شدة العنف الذي مورس تجاه النساء المبحوثات، مما أجبرهن على ترك المنزل ملتجئات إلى بيوت أهلهن.

جاءت هذه البيانات في دراسة حديثة بعنوان «العنف تجاه المرأة في المحافظات الجنوبية»، لجمعية بنیان للتدريب والتقييم والدراسات المجتمعية، في نهاية ٢٠١٠، وتقع في ١٥١ صفحة من القطع المتوسط، بالإضافة لدراسة أخرى بعنوان «الفقر المرتبط بالنساء في المحافظات الجنوبية»، حيث صدرتا في كتاب واحد، ضمن مشروع تخفيض الفقر من خلال تعزيز قدرات المؤسسات القاعدية النسوية في المحافظات الجنوبية.

وفي معرض الإجابة حول الآلية التي رجعت بها النساء إلى بيوتهن بعد تركها بسبب التعرض للعنف، أشارت ٤٣% من المبحوثات إلى أن تدخل أحد الأقارب والوجهاء أدى إلى حل المشكلة والوصول للمصالحة، بينما أشارت ٣٣,٣% من المبحوثات بأن الزوج جاء لمصالحتها إلى بيت أهلها، أما ٢١% منهن فقد ذهبن بأنفسهن وتنازلن من أجل أطفالهن وعدن لمنزلهن، فيما أن ٣% منهن أجبرن على العودة من قبل أهلهن. وعن ممارسة العنف أمام الأطفال، أكدت ٢٤% من المبحوثات أنه فعلياً يتم ممارسة العنف تجاههن أمام أطفالهن مما ينعكس بدوره على تنشئتهن، وأشارت ١٥% منهن أنه يتم ممارسة العنف أمام الأطفال من وقت لآخر.

الأسباب والحلول

عن الأسباب الكامنة من وجهة نظر النساء، التي تدفع الأزواج لممارسة العنف، رأت ٤٢% منهن أن الأسباب الاقتصادية كالفقر والديون والضغط في مكان العمل، تأتي في الدرجة الأولى لزيادة العنف الموجه ضدهن، ورأت ٢٨% منهن أن الأسباب الاجتماعية تتمثل في أفكار اجتماعية تؤيد العنف بشكل عام، وتعتبره مقبولاً، تأتي في الدرجة الثانية من وجهة نظر النساء، فيما رأت ١٤% من النساء المبحوثات، أن الأسباب والعوامل الشخصية، مثل الأسباب النفسية والمرض النفسي والعقلي، تأتي في المرتبة الثالثة، وهذا يفسر طبيعة دوائر العنف، وأن أهم أسبابها تعود للبيئة المحيطة، مثل الأسباب الاقتصادية والاجتماعية.

ومن أهم الحلول التي اقترحتها النساء للخروج من دائرة العنف، هي محاولة تحسين المستوى الاقتصادي بنسبة ٥٧% منهن، تلاه محاولة التأثير عليه من الناحية الدينية، وذلك بنسبة ٢١%، ومن ثم جاءت التدخلات والحلول الأخرى بنسبة أقل منها، مثل توعية الرجال بحقوق المرأة بنسبة ٩,٣%.

أما عن الأسباب التي من الممكن أن تساهم في الحد من العنف، اتفقت ٣٣% من النساء أن الاستقلال عن أسرة الزوج، يعتبر من أهم الحلول لمشكلة تعرضهن للعنف من قبل الأزواج، الأمر الذي يدل على حدة تدخل الأسر في العلاقات الزوجية، وما يتسبب التدخل بمزيد من المشاكل والخلافات، الحل الآخر الذي اعتقدت النساء أنه بحاجة له لتخفيف درجة العنف، ضرورة التأثير في شخصية الزوج، تلاه ضرورة تغيير النساء لشخصيتهن، ليكن أكثر قوة وقدرة على الدفاع عن أنفسهن، تلاه بالدرجة الأخيرة تدخل خارجي، سواء من أحد أفراد الأسرة النافذين، أو من جهاز الشرطة.

وضمن تداخل وتعقيد مشكلة العنف الأسري، فإن إجابات المبحوثات تعطي صورة أكثر وضوحاً وشمولية، في مدى إمكانية اللجوء لجهات مساعدة، حيث رأت ٤٣% أنه لا يمكنهن الاستعانة بأي طرف خارجي، بينما أشارت ٤٥% بالتجاوب مع أي تدخلات أسرية لمحاولة مساعدتهن في وقف انتهاكات العنف، ومن ترددن في الموافقة كن بنسبة ١٢%، وعن الأسباب التي منعت المبحوثات من طلب المساعدة، أو إخبار أحد، فإن ثلثي المبحوثات أي بنسبة ٦٨%، أن السبب الرئيسي هو تجنب تعقيد المشكلة، بينما السبب الثاني كان الخوف من الطلاق والنزب الاجتماعي، وجاء بنسبة ٢٠% من آراء النساء، بينما أشارت ١٣% من النساء المبحوثات إلى خوفهن من العقاب كسبب ثالث، لعدم مطالبتهن بأي مساعدة.

وحول شعور النساء في حال الاعتداء عليهن، فإن مشاعر النساء المعنفات تتضارب بدءاً بالإحباط بنسبة ٥٠%، والشعور بالكره تجاه أنفسهن ٢٢%، والإحساس بالضيق وعدم الأمان بنسبة ١٢%، والإحساس بالكره تجاه الزوج بنسبة ١٠,٣%، والملفت للانتباه أن المرأة المعنفة في ظل الظروف القاهرة التي تعيشها، لا تفقد شعورها تجاه أطفالها، حيث عبرت فقط ٥% منهن أنهن يكرهن أطفالهن حين يتم الاعتداء عليهن من قبل أزواجهن.

وحول ردود فعل النساء المعنفات حين يتم الاعتداء عليهن من أزواجهن، فإن ثلثي المبحوثات يفرقن بالبكاء، وأظهرت ١٤% من النساء أنهن يعزلن أنفسهن في غرفة وحدهن، وبينت ١٠% منهن أن هذا الاعتداء ينعكس على سلوكها اتجاه الأطفال، حيث تقوم بضربهم لأتفه الأسباب، وفضلت ٨,٤% منهن عدم الاختلاط بالآخرين.

هذا وتؤيد ٤٨% من النساء محاسبة من يمتن كرامة النساء بالتعذيب لإنصاف ضحايا العنف، بينما رفضت ٣٥% من المبحوثات محاسبة المعنفين لاعتبارات مجتمعية، وكانت نسبة المترددات ١٧%.

وأكدت ٤٣% من النساء أن هناك مساهمة جيدة من المؤسسات الحكومية والأهلية في محاربة ظاهرة العنف ضد المرأة والحد منها، وعبرت بنسبة مقاربة من النساء عن حياديتهن بنسبة ٤٤%، بينما لم توافق بنسبة أقل بكثير ١٣% منهن.

والجدير بالذكر أن توقعات النساء مرتفعة من المنظمات الأهلية والحكومية، وهو أمر يستحق المتابعة، إذ تعتقد ٣٧% من المبحوثات أن اللجوء للمنظمات الأهلية والحكومية، يمكن أن يحل مشكلة العنف، وبدرجة مقاربة ٣٨% من المبحوثات رأين أن اللجوء للمنظمات الأهلية والحكومية لن يحدث فرقاً في حل مشكلة العنف.

فقد عبرت العديد من النساء المبحوثات، عن مدى ارتياحهن في المجموعات المركزة للأنشطة التي تقوم بتنفيذها المؤسسات الأهلية في مناطقهن المحيطة، وأنهن بحاجة دائمة للكثير من هذه الأنشطة التي تزيد من وعيهم وثقافتهم على حد تعبيرهن، كما أشرن إلى أن هذه الأنشطة تغير من نفسياتهن وتساعد في التفريغ النفسي لما يتعرضن له في أسرهن، كما أنها تساعد على تبادل الخبرات والمعرفة.



أهم النتائج الكيفية للدراسة

وعن أهم النتائج الكيفية للدراسة، خلصت المجموعات المركزة أن الثقافة الذكورية المسيطرة ليست فقط على الرجال، بل أيضاً على النساء، حيث يتبنين المفاهيم الذكورية، ويساهمن من حيث لا يدريين بتكريس ثقافة العنف وتوارثها عبر الأجيال، الأمر الذي يستحق التركيز والدراسة، ويتطلب البرامج المكثفة للتوعية والتثقيف، كما تتعرض النساء للعنف، وأكثر الأشكال انتشاراً العنف اللفظي والجسدي، كما أن هناك غلبة للثقافة الدينية، وتلقي كافة التوجيهات من المساجد والدروس الدينية، بالإضافة للتردد على المؤسسات بهدف التوعية والاستفادة بأشكال مختلفة، مما يساهم في تبادل الخبرات والمعرفة بما يتعلق بقضايا المرأة والمجتمع. ولفتت الدراسة أن النساء تلوم النساء ويحملنهن الجزء الأكبر من مسؤولية تعليم وتكريس ثقافة العنف. كما أنهن عاذن من عنف الاحتلال بدرجة كبيرة، ولا زلن يعانين من عنف الانقسام، بما يتضمنه العنف السياسي والمجتمعي.

وأشارت النتائج أيضاً أن النساء يعانين من العنف بدرجات متفاوتة، غير أن أغلبهن يشعرن بالغبن والظلم لأشكال متعددة من العنف، ويعانين من تراكمات عنف الاحتلال والعنف السياسي، الذي يعود مرة أخرى على النساء ليكن هن الضحية الأولى، وأكدت النتائج أن التدريبات والورش والندوات، التي تقوم بها المؤسسات الأهلية، تساهم في الحراك الثقافي والاجتماعي، وتساهم في توعية وتثقيف النساء، وتبادل القصص والخبرات، وتعلمهن كيفية أخذ الدروس المستفادة.

أهداف الدراسة

جدير بالذكر، أن هذه الدراسة هدفت إلى التعرف على حجم ظاهرة العنف في المحافظات الجنوبية، واستكشاف الآليات الملائمة لمشكلة العنف من وجهة نظر المبحوثات، وحددت ذلك من خلال:

تحديد أسباب مشكلة العنف، والآثار الناجمة عن مشكلة العنف، تحديد الآثار المترتبة على ظاهرة العنف، والتعرف على انعكاسات العنف على النساء في المناطق الجنوبية.

هذا وامتدت الدراسة ثلاثة شهور متتالية، من ١ نيسان وحتى نهاية حزيران ٢٠١٠، حيث ركز العمل الميداني على محافظتي رفح و خانونس جنوب قطاع غزة. واعتمدت الدراسة على عينة عشوائية للنساء الفلسطينيات المتزوجات، القاطنات في المناطق الريفية والمهمشة، من كافة الشرائح، تبدأ أعمارهن من ١٨ عاماً فما فوق، حيث شملت العينة ١٠٠ امرأة من محافظة رفح، و ١٠٠ امرأة من محافظة خانونس، هذا واستمر العمل الميداني مدة أسبوع واحد، بدأ في ٨ أيار، وانتهى في ١٢ من نفس الشهر ٢٠١٠.

هذا وتنوعت الأدوات البحثية للدراسة، حيث مزجت ما بين الأدوات الكمية والكيفية، فقد تمت في البداية مراجعة الأبحاث والدراسات الأكاديمية وأوراق العمل المتعلقة بموضوع العنف بكافة أشكاله.

كما تم عقد وتنظيم ٨ مجموعات مركزة، أي ما يعادل ١٢٠ مشاركة، بالإضافة إلى استمارة لقياس المعلومات الكمية وتحديد تعريف العنف، حسب وجهة نظر المبحوثات، أسبابه، آثاره.

عصبي عصبي

رشا فرحات

لدي أخ وحيد، ونحن خمسة من الإناث، هو أكبرنا، نقوم على خدمته ليل نهار، حسب تعليمات أمي، التي منذ وعينا على هذه الدنيا ونحن نسمعها تردد: أخوكم سند، سند، فقمنا جميعاً باحترام هذا السند وتقديسه حد الاستماتة، مخافة عليه من أي خدش يشوه معالم هذا السند المفتخر.

لكن أخي عصبي المزاج، لا تتجرأ أي منا على الحديث معه، وإذا تجرأت وحدته جاهلاً وغير عالم بمدى عصبية، فربما ستنتقل من عينيه الجاحظتين نظرة تجعلك ترتجف خوفاً وفزعاً، وربما، كما يحدث في أغلب الأحيان، سيتبع نظرتك تلك بكف ساخن على المشي. وإذا أتيت لزيارتنا فسوف تتلقى مئات من التحذيرات المرسلة عبر الجوال والإيميل، في محاولة لتنبهك من الاقتراب أو حتى السلام عليه من بعد، أو الابتسام، وهو أكثر ما يكرهه أخي في حالة البشر، على حد قوله، وهم من يلقون التحية والابتسام والسلام على الناس بمناسبة وبدون مناسبة، بقلك عصبي عصبي.

كنا نحن البنات نخافه خوفاً مختلف الوصف، ونحاول جاهدات أن نخرج إلى مدرستنا ونعود قبل عودته من عمله، لأنه كما قلت لك، عصبي عصبي. وإذا جاء في يوم من الأيام المكحلة بالسواد، وشاهد إحدانا تقف على الشرفة، أو في زيارة لإحدى الجارات، فإنه يبدأ عويلاً وصياحاً، تتخلله بضع ضربات موجعة مؤلمة، وربما تصاب إحدانا على أثرها إصابة خطيرة، ترقد بسببها أسبوعاً في غيبوبة بين الحياة والموت، وذلك لما أوسع لها من ضرب بكل ما يجده أمامه من أذية ومقتنيات بيتية، تناوله إياها أمي العزيزة الفاضلة، التي تقف معه في كل المواقف، وهي ترجونا دوماً بأن نراعي نفسيته المحطمة، بسبب عصبية مزاجه، وضيقة خلقه، وأن نساعد في التفرغ عن نفسه، بأن تضع إحدانا كل يوم رأسها تحت يديه، ليفتح لها طريقاً مكوّناً من غرزة أو غرزتين، وذلك تعاونا منا لمساعدته في التفرغ والترويح عن نفسه، بقلك عصبي عصبي.

ولكن أمي والحق يقال، تعمل جاهدة على رفع كل أنواع الأسلحة البيضاء، أو التحف الفخارية، أو الأواني الزجاجية من أمامه، حتى لا تنتهي المأساة بقتل أحدانا، فتصبح بالتالي وحيدة بدون ابنها البكر، الذي سيقتضي بقية عمره بالطبع في غياهب السجون.

وإذا حصل وأصابه مرض من أي نوع، فإنه سيتسبب في فتح رأس أو جبين أي منا كالعادة بغرزة أو ثلاثة على الأقل، حسب ما تناوله إياه أمي من أدوات حادة، إذا ما عرضنا عليه الذهاب للطبيب لتلقي العلاج، فالطبيب من وجهة نظره مضيعة للوقت وهدر للحديث والنقاش، مع أناس لا يفهمون شيئاً في الدنيا، الحديث عن الأطباء، ومن وجهة نظره أيضاً بأنهم سيفسقون له حبتين أكامل على حبتين إتي بايوتك، ببجبيهم من صيدلية الولد مسعود مضطراً، لأنه لن يتحمل طبعاً بأن يقول له مسعود سلامتك هكذا بكل بساطة، وبدون أن يدفع الثمن الباهظ لهذه الكلمة، أقصد مسعود طبعاً.

المهم أن أمي اقترحت علينا في محاولة لتهدئة نفسيته الحساسة، بأن نقوم بالبحث والتنقيب عن عروس من أجل أخي الوحيد، والتي يجب أن تكون ذات صفات تتناسب مع التفرد الشخصي والثقافي والمزاجي الذي يحمله وحيدها، بمعنى يجب أن تكون زوجة مشرفة ومناسبة وبشروط: «طويلة، بيضا، متعلمة، أنيقة، بنت عائلة كبيرة ومحترمة، ولا مانع إذا كانت إحدى موظفات الأثروا»، مع العلم أن أخي يعمل دهن أبواب خشب مع العم خليل، إني فاتح في آخر الشارع، لكن يكفيها شرفاً بأنها سترتبط بأخي، زينة شباب الكرة الأرضية، من وجهة نظر أمي طبعاً.

وبعد تحييص وبحث دام سنتين من الزمن، وجدنا الأب الغافل، الذي رمى ابنته رمية كريمة كرة عمياء، وزوجها لأخي المتفرد في صفاته.

ولم يخل يوم العرس طبعاً، من مراحل أخي المتفرد «العصبي عصبي» كما أخبرتكم، وببساطة كما يقول المثل «أجت الحزينة تفرح». فما أن دخلت العروس إلى بيتنا في أول يوم لها، ومن باب «التعليم»، أخذت غرزتين على المشي في مقدمة رأسها على يد أخي العصبي، لأن والدها حاول احتضانه بعمق بعد مغادرتنا العرس، وزاد الطين بله، عندما تجرأ وقبله بحجة التهنة، فانتقم أخي، لأنه عصبي عصبي، من الوالد، بأن وضع علامة أبدية على جبين ابنته الناصع البياض، لتبداً معه رحلة كفاحها، وسط تنبيهات أمي لها، حيث كانت تردد لها في ذلك الوقت وفي كل وقت قائلة: «بتنبيهي على أبوك الدور الجاي، بوس فش، سلام فش، زيارات فش، عشان يعرف انو زوجك عصبي، لازم تتعودي، هي الوحدة ما إلها غير زوجها، لا بنفعلك أبو ولا أخو، بدك تتحملي».

ولأن أخي عصبي المزاج، فإن أمي كانت ترتجف عليه رجفاً من أي نسمة ريح، وتجلى ذلك واضحاً عندما سمعنا في إحدى الليالي أصواتاً مرعبة، تصدر عن إحدى الدوريات الإسرائيلية التي هاجمت حيناً في تلك الليلة.

وبعد أن خذلنا الوحيد الحيلة، وقفز في حضن أمه نائماً مرتجفاً وهي تطلمب عليه، مرتجفة خائفة على وحيدها الحيلة، الذي خرجت به من هذه الدنيا، وكيف ستكون حال الدنيا بعده، وكيف ستصبح هي بدون معيل ولا ونيس ولا فقيد ولا سند، ولا حيلة ولا... الخ.

تصدرا نحن البنات للهجوم الإسرائيلي على حارتنا، برفقة زوجة العصبي، المغلوبة على أمرها، بينما كان «العصبي» نائماً في حضن أمه، يتطابر الشر من عينيه، لأنه اضطر مغلوباً على أمره بأن يقوم من سريره الدافئ ليختبي في حضنها، وبأن يتنازل مشكوراً ويسمح لها بالولولة عليه، ويعطيها شرف الطبطة على ظهره، السند، الونيس، المعيل، الحيلة، العصبي.



غزة، ماجدة البليسي

جنوب القطاع قالت: «إنها تعمل في قسم الولادة منذ خمس سنوات، موضحة أن هناك مفهوماً خاطئاً للقابلة القانونية، ويجب توعية المجتمع بأهمية دور القابلات، وأن هذا التخصص بدرجة بكالوريوس، يدرس في كلية فلسطين والجامعة الإسلامية، وأنه يتطلب معدل يفوق (٧٠) لولوج هذا التخصص الهام».

وتتابع، أن هناك خلطاً في عمل القابلة، فهناك من ينظر للقابلة بأنها «داية» أو ممرضة، موضحة أن وصفهن الوظيفي هو قابلات قانونيات، ولسن دايات أو ممرضات، ولنا حقوق، مشددة على ضرورة وجود جسم مستقل لهذه المهنة، لتنظيم عملها وإعمال حقوق القابلات فيها، داعية في ذات الوقت إلى ضرورة وجود استراتيجية وطنية للقابلة في فلسطين، وتحديد وصف وظيفي لها، ودعمها من قبل صناع القرار.

حنان صيام، منسقة جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية في قطاع غزة، قالت، أن هناك انتهاكات ترتكب بحق شريحة كبيرة من النساء العاملات في القطاع غير المنظم، خاصة شريحة رياض وحضانات الأطفال، حيث تدني معدل الرواتب وزيادة ساعات العمل، عدا عن وجود شريحة أخرى من النساء تعمل في ظروف صعبة، وهن المزارعات في المناطق الحدودية الخطرة، حيث تعمل النساء بأجر متدني للغاية، لا يفي باحتياجاتهن، ولكن ظروفهن الصعبة دفعتهن للعمل بهذه المهنة.

وأكدت صيام على ضرورة تطبيق قانون العمل، لحماية هذه الشرائح الهامة في المجتمع، وتحديد حد أدنى للأجور، وأن تعي النساء حقوقهن وتطالب بها، موضحة أن الجمعية تقوم بالعمل الميداني ومتابعة هذه الشرائح، وتنظم ورش العمل التثقيفية والتوعوية بهذا الشأن.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أشار أن نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية بلغت (٢٣,٧٪)، بواقع (٢٣,١٪) بين الذكور، مقابل (٢٦,٨٪) بين الإناث، أما على مستوى المنطقة، فقد أشارت النتائج بأن نسبة البطالة في الضفة الغربية بلغت (١٧,٢٪)، بواقع (١٦,٦٪) بين الذكور، مقابل (١٩,٧٪) بين الإناث، أما في قطاع غزة، فقد بلغت نسبة البطالة (٣٧,٨٪)، بواقع (٣٦,٢٪) بين الذكور، مقابل (٤٧,٨٪) للإناث في العام ٢٠١٠.

وتتركز أعلى نسبة للبطالة بين الشباب في الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة لكلا الجنسين، حيث بلغت النسبة ٣٨,٨٪، بواقع ٣٦,٨٪ للذكور، ٤٩,٦٪ للإناث. حسب ما ورد على لسان رئيس الإحصاء الفلسطيني، حيث سجلت أعلى نسبة بطالة في قطاع غزة في محافظة خان يونس، حيث بلغت (٤٤,٧٪)، يليها دير البلح (٣٩,٠٪)، يليها رفح، حيث بلغت (٣٦,٤٪)، يليها شمال غزة (٣٥,٨٪)، ثم محافظة غزة (٣٤,٥٪). وفي الضفة الغربية كانت أعلى نسبة للبطالة في طولكرم (٢٢,٣٪)، ويليها الخليل (٢١,٤٪)، يليها بيت لحم (٢١,٢٪)، يليها قلقيلية (١٩,٨٪)، ثم رام الله والبيرة (١٦,١٪)، يليها جنين (١٥,٤٪)، وكانت أدنى نسبة للبطالة في طوباس (١١,٨٪).

«أول استغلال للمرأة العاملة يكون في المؤسسات العاملة في قطاع المرأة، التي لا تقدر عمل المرأة، وتقوم بعض هذه المؤسسات باستغلال المرأة بشكل قانوني وانتهاك حقوقها، عدا عن أن الوساطة والمحسوبية والعلاقات لا زالت تحكم معايير التوظيف، ولا يوجد أية مراعاة لظروف المرأة الاجتماعية والاقتصادية».

بهذه الكلمات تحدثت الموظفة «نبيلة»، التي تعمل في إحدى المؤسسات النسوية، عن وضعية المرأة العاملة والانتهاكات التي تتعرض لها من قبل بعض المؤسسات، قائلة: «أقر بأنني شعرت بالظلم والاضطهاد الوظيفي والنفسي من خلال عملي في المؤسسات النسوية، ولكن في ظل انعدام الخيارات والبدائل علينا نحن النساء أن نحتمل ما لا طاقة لنا به في سبيل تجاوز ظروفنا الاجتماعية والاقتصادية الصعبة». وأضافت أن ظروف المرأة الاجتماعية والاقتصادية، تلعب دوراً كبيراً ورئيساً في قبول المرأة العمل تحت ظروف سيئة، في ظل انعدام فرص العمل.

نبيلة حالة من مئات الحالات التي تتعرض بشكل يومي إلى انتهاكات وظيفية وعدم مساواة وتمييز في الأجر وساعات العمل والمهام، والكثير من الحقوق المسلوقة. شريحة القابلات القانونيات رغم أهمية دورهن وعملهن الاجتماعي والصحي، إلا أنهن ما زلن يعانين من تمييز واضح وعدم الإنصاف وظيفياً ومجتمعياً.

فيما الزعائين، أول قابلة قانونية، والتي تعمل في هذه المهنة منذ ثلاثين عاماً، وحصلت على الجائزة الدولية لصحة وكرامة المرأة «ريتا هاووزر»، المنظمة من قبل صندوق الأمم المتحدة للسكان، قالت لصوت النساء: «عدد القابلات لم يزد عن ٣٢٠ قابلة قانونية منذ العام ١٩٨٧، وهذا يرجع لعدة أسباب منها الفهم الخاطيء لهذه المهنة، وعدم التسويق لها بشكل يتناسب مع أهميتها، رغم أنها تحظى باهتمام كبير من قبل العالم الخارجي، موضحة أن القابلة لها دور كبير في استقبال المرأة الحامل وهيئتها للولادة، إن كانت طبيعية، وتقوم بالاهتمام بها قبل وأثناء وبعد الولادة ومتابعتها في البيت».

وتابعت الزعائين التي عملت في مشفى الشفاء الطبي، كبرى مشافي القطاع، وتوطن في محافظة الشمال الحدودية، وغالباً ما تتعرض للاجتياحات الإسرائيلية، أنها خلال الحرب الأخيرة على قطاع غزة، قامت بتوليد (٥٣) حالة، تاركة عائلتها المكونة من (١٣) فرداً. وكانت تقوم بواجبها في مشفى بيت حانون، وتعمل على مدار (٢٤) ساعة متواصلة وتعتني بالنساء.

وأوضحت الزعائين أن القابلات القانونيات منتهكات الحقوق الوظيفية من حيث الراتب، الذي لا يتناسب مع قيمة العمل، وقلة الحوافز وانعدام العلاوات، وعدم تمثيل القابلات في الإدارات العليا ومواقع صنع القرار في المؤسسة الصحية.

هالة هيكل رئيسة قسم في مجمع ناصر الطبي في محافظة خان يونس



مستوطنون يلقون الحجارة على بيوت الفلسطينيين

مثال آخر على التضحية

الفلسطينيات ترسانة صامدة في وجه الاستيطان

نابلس - حنين السايح

وقال دغلس إن الاحتلال يقيم أكثر من ٣٧ بؤرة استيطانية ومستوطنة في منطقة نابلس، ضمن أكثر من ١٤٩ مستوطنة و ٢١٧ بؤرة استيطانية في الضفة الغربية. وهو ما يعني بحسب دغلس، اشتداد وتيرة التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية، ومصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية، في ظل حالة الصمت الدولي على الاستيطان أولاً، وعدم إدانته، وفي ظل غياب الوحدة الفلسطينية، وغياب الوحدة العربية، والقرارات العربية الموحدة لمواجهة الاستيطان.

يحلو لهم المزيد من السيطرة على الأرض. وبهذا يقول بلال عيد من اللجنة الزراعية والناشط ضد الاستيطان في قريته بورين جنوب نابلس، إن عدة نساء من قريته كان الاحتلال ومستوطنيه يقفون لهن بالمرصاد، لافتاً إلى أن أكثر من مائة إعتداء وقع على قريته بورين خلال العام الماضي من قبل المستوطنين، كان جزء كبير منها ضد النساء. وأكد عيد أن بضع نساء في القرية أصبح لهن قصصهن وحكاياتهن في مقاومة المستوطنين وصدهم عن هجمات ضدهن وضد بيوتهن، مبيناً أن المرأة أصبحت نموذجاً في مقارعة الاستيطان. وأضاف أن ذلك بدأ واضحاً من خلال قمع المستوطنين والاحتلال لها في كل مواجهة معهم، وأن في قريته نماذج عديدة لذلك.

أشكال المواجهة

أما خالد منصور، عضد اللجنة الشعبية ضد الجدار والاستيطان، فرأى أن الاحتلال لا يميز بين امرأة وشاب أو رجل، في قومه ضد الفلسطينيين. وقال إن المرأة تواجه الاستيطان والإعتقال والضرب والقتل وغير ذلك، خلال تصديها لأعمال المستوطنين خاصة، ولممارسات الاحتلال بشكل عام، وقال إن ذلك يتضح من خلالها تصديها المباشر لأعمال المستوطنين وهجماتهم، باعتبارها جزء لا يتجزأ من صاحب الأرض أو المنزل الذي يريد المستوطنون هدمه أو مصادرته، إضافة لكونها الأم أو الزوجة أو الأخت، التي يصاب زوجها أو شقيقها أو ابنها بإعتداءات المستوطنين. وبين منصور، أن المرأة الفلسطينية كان لها مواقف دفاعية عن أرضها ضد الاستيطان، مشيراً إلى أن ذلك برز عبر مشاركتها في المسيرات الراضة له، وبوجودها على ساحة المواجهات الفعلية «حتى أنها ترمي بجسدها أمام فوهة بندقية الاحتلال، وتحت عجلات جراراته العسكرية».

وأضاف أنهم يلحظون ذلك جيداً في مسيراتهم ضد الاستيطان، مشيراً إلى أن صورة للحاجة محفوفة من قرية سالم شرق نابلس، أصبحت رمزاً محلياً وعالمياً للتمسك بالأرض ضد الاستيطان، والتصدي لجيش الاحتلال ومستوطنيه.

تغول استيطاني

مسؤول ملف الاستيطان في شمال الضفة غسان دغلس، أشار إلى تصاعد إعتداءات المستوطنين ضد الفلسطينيين، وتحديدًا في مناطق شمال الضفة الغربية، حيث تشير الإحصائيات إلى مئات الإعتداءات التي وقعت خلال العام ٢٠١٠ وحتى الآن.

اعتادت كل صباح أن تذهب إلى أرضها وترعاها، حتى أنها مع كل ضربة فأس فيها ترد أغنية تواسي بها نفسها على ما ذهب من أراض أخرى كثيرة. هذا حال الحاجة أم عمر عبد اللطيف من قرية قصره جنوب شرق مدينة نابلس شمال الضفة الغربية، مع أرضها التي استعادتها من فترة وجيزة، هي وأهالي قريتها بسبب إخلاء الاحتلال للبؤرة الاستيطانية «ياش آدم»، التي كانت مقامة على أراضي القرية قبل عدة أسابيع.

فمن جديد عادت الحاجة أم عمر لعامة أرضها التي كانت مسلوقة، هي وأهالي قريتها الذين أذاقهم المستوطنون ويلات الحرمان من الأرض، التي تحول ترابها لحجارة، واعتراها الشوك بدلاً من المزروعات الخضراء، التي كانت أم عمر تزرعها في مثل هذه الأوقات من كل عام، قبل سيطرة المستوطنين والاحتلال عليها قبل عدة أعوام. أم عمر التي دخلت عقدها السادس تقول، إنها لن تتخلى عن أرضها التي تبلى أربعة دونمات مهما كلفها الأمر، وأنها ستقف بكل قوتها أمام إعتداءات المستوطنين التي لم تنقطع لحظة عن أهالي القرية، وتحديدًا منذ إخلاء البؤرة الاستيطانية المذكورة قبل عدة أسابيع.

وتربي أم عمر أطفالها الإيتام على حب هذه الأرض وغيرها، وتعانق ترابها الأحمر صباح مساء، كي تثبت لها ما يمكنها من سد رمق العيش هي وأطفالها بعيداً عن سؤال الناس.

ورغم فرحتها هي وأهالي قريتها بعودتهم إلى أرضهم، إلا أن الخوف لا زال يعترهم جميعاً، سيما في ظل الإعلان المستمر لمجموعات من المستوطنين الإسرائيليين، نيتهم العودة إلى البؤرة الاستيطانية المخلاة.

مثال آخر

ولا يختلف حال الحاجة أم أيمن صوفان من قرية بورين شرق نابلس كثيراً عن حال أم عمر، فهي الأخرى تتعرض ومنذ أكثر من عشر سنوات، لاقتحامات متتالية من المستوطنين من مستوطنة يتسهار والمستوطنات الأخرى المحيطة بقريتها. فمن حرق لأشجارها ومحاصيلها، إلى حرق لمنازلها وإطلاق نار عليه وإصابة ساكنيه، وإعتداءات بالضرب بين الفينة والأخرى عليها وعلى مواشيتها، التي تعتاش من ورائها، إلى التهديد بتدمير المنزل لتقم بالرحيل عنه، تتنوع أشكال هجمات المستوطنين عليها.

وقالت أم أيمن إنه لا يكاد يمر يوم، إلا ويقع إعتداء علي وعلى أسرتي من المستوطنين، خاصة وأن المنزل يقع على مسافة قريبة من مستوطنة يتسهار الإسرائيلية، إلا أن ذلك كله لن يثنيها عن الثبات على أرضها والدفاع عنها. وفعلاً فإن التهجير هو ما يسعى المستوطنون لتنفيذه ضد الأهالي، حتى

وقفات

نجوى غانم

استوقفتني مشاهدتها في الصباح الباكر، تخني فوق أكياس القمامة تنبشها ببديها دون حذر أو وقاية، تبحث عن شيء ما، لا أعلم من أين جاءتني الجرة لأتقدم منها وأسألها عما تبحث، فتجيبني دون أن تعرني أي التفاتة: «أبحث عن أوعية بلاستيكية».

أتحتج قبل أن أعرض عليها أن احضر لها ما عندي من الزجاجات الفارغة فتتبسم، وينغم من يمارس مهنة بحرفية عالية تردف قائلة: أنا أبحث عن نوع معين من البلاستيك. ودون أن تعطي فضولي المزيد من الوقت لطرح تساؤلات، تهم بمغادرة المكان وهي تقول بينما تجول عينها في المكان بحثاً عن قمامة أخرى: «أجمع البلاستيك لأبيعه للمصنع وأبيع زوجي الضرب». تمضي في طريقها بملابسها الرثة وحذاءها الرجالي والكوفية معقودة خلف عنقها.

استوقفتني إجهاشها بالبكاء، تشكو لزميلتها ما آل إليه حالها بعد الزواج، وهي التي كانت تستطيع شراء ما ترغب دون تفكير، قبل أن تقترب بذلك الرجل، الذي يصل راتبه ضعف راتبها، لكنه لا يتوان عن إدارة صرف راتبها قبل راتبه، إذ يحدد هو شهرياً أليات صرف الدخل، بما يتفق مع أولوياته هو وعائلته، بينما تستثنى هي واحتياجاتها الشخصية من تلك الأولويات، لكنه يبذخ يعطيها مصروف يومي ثلاثة شواقل، تتضمن ثمن المواصلات.

استوقفتني منظرها وهي تجوب الشوارع تحمل صندوقاً ضخماً، تربطه بحبل مشدود حول عنقها، هي ابنة الأحد عشر عاماً، تعمل من الساعة الرابعة عصراً حتى العاشرة مساءً، لتعيل والدها الذي يجلس بكبرياء في الحديقة العامة، بعيداً جداً عنها، ينفث دخان سيجارته بملل، وينتظر قدومها ليمالها لها الصندوق بالبسكويت، ويأمرها بالأ تعود حتى تبضع كل ما لديه، فتنتقل هي لتتسول بيع ما لديها للمارة، الذين يشفقون عليها في الغالب، ويتعاون ما لديها من طفولة مبتذلة!

استوقفتني صرخاتها، فتمسرت أمام النافذة أتابع بأذني ما أصابها، إذ كنت قد أرسلت ابني بمبلغ من المال، لفقته جيداً بمندبل ورقي حتى لا ينتبه له زوجها المدمن على المخدرات، فيأخذ منها كعادته في سلبها كل الصداقات التي تطرق بابها، لتسد بها جوع أبناءها الستة.

عاد ابني لاهناً، وقبل أن تهدأ أنفاسه أخبرني أنه ما أن وضع المندبل في يدها، حتى قبض زوجها على يدها وأخذ يعضها بجثون، بعد أن أحكمت هي قبضتها على المندبل، واستطاع في النهاية أن ينتزعه من كفها الذي غطته الدماء.

استوقفتني قصتها التي روتها لي صديقة تعمل في المحكمة الشرعية، إذ أخبرتني بعد أن سألتها عن سر كآبتها، أن امرأة مسنة جاءت إلى المحكمة تشكو أبناءها ميسوري الحال، الذين لا ينفقون عليها، والذين أحوجوها لسؤال الناس الصداقات لتنفق على نفسها، وهي التي قضت عمرها تعمل في حياكة الملابس، حتى كاد نظرها أن يتلاشى لتربيهم وتعلمهم، فحكم لها القاضي بعد مفاوضات مضنية مع الأبناء، بمبلغ مائتي شكيل تتقاضاه شهرياً من خلال المحكمة!

استوقفتني رنين الهاتف، فرفعت السماعة لأسمع انتخاب إحدى صديقاتي، تطلب مني المساعدة لرفع دعوى نفقة على زوجها، الذي أمدته بالمال ليشتري شقة أخيه، حتى لا يسكن الغرباء في بنايتهم، فأغرته المساحة الفارغة، فتزوج عليها وأسكن العروس في شقتها.





بين حادي السيف: تخلق نساء ناجحات

جنين - هبه عساف

تحدثت عن بناء أو منزل حلمت به وتحقق لها، ولكنه كان حلاً جماعياً للنساء عضوات الجمعية من بلدة جبج، اللواتي تمكن من إقامتها بمساعدة الجمعية والقروض.

تقول هندواوي: «أصبح لدينا توجه في الجمعية، وهو خلق مشاريع لها استدامة تعود على النساء وأسرهن والمجتمع اقتصادياً، وتمكننا من الاستغناء عن مساعدة الغير في المستقبل، حيث أن لدينا الكثير من المتطوعات لا نتمكن من إعطائهن إلا مبالغ رمزية، لا تغطي سوى تنقلاتهن ولا تكفي مصاريفهن.

مشروع الصالة عبارة عن ٥٤ سهماً، حصة الجمعية فيها ١٨ سهماً، قيمة السهم الواحد ٦ آلاف دينار.

وتشارك النساء من أعضاء الجمعية بالأسهم الباقية، وأغلبهن اشتري حصة من خلال قروضها، وقد كلفت الصالة التي أقيمت على مساحة ٢,٢٥ دونماً بتكلفة ٣٢٤ ألف دينار.

هذا الإنجاز أشارت أصابع النجاح فيه للسيدة عفاف ملايكة أمينة صندوق الجمعية في بلدة جبج، وهي إحدى النساء المتمكنات، اللواتي وقفن على المشروع بكامل خطواته، حتى أصبح قائماً.

وأشرفت مليكة على المشروع بشكل كامل، وأثبتت ان المرأة لا تعمل فقط في المنزل، فهي يمكنها أن تشرف أيضاً وتتابع مهناً تعارف عليها أنها للرجل، فواكبت العطاءات وأعمال البناء والتصميم، حتى تم إنجازه بأفضل صورة.

خرج المشروع إلى الحياة وانطلقت الصالة للعمل، فكانت تؤجر بشكل يومي لتنظيم أعراس وحفلات، وتشرف مليكة بمساعدة زوجها على تقنيات القاعة في كل حفل، وتديرها على أكمل وجه حتى انتهائه وإقامة حفل آخر.

كما واستغلت المحلات التجارية المقامة تحت القاعة للإيجار، ويجري العمل فيها من أجل تحويل الأرض المجاورة كمنزلة للترفيه عن أطفال البلدة، يعتبر متنفساً ترويحياً يخفف عنهم الحصار السياسي والاقتصادي. ويتم توزيع العائد على النساء والمشاركين في نهاية العام، كل بمقدار حصته وأسهمه.

هذه نماذج لمجموعة من النساء، قررت أن تثبت في المجتمع كيانها الوجودي، وحققها في العمل كفرد من كل، نساء لم تسعفن ظروفهن المعيشية والتعليمية على توفير راتب مقطوع لهن، قطعن على أنفسهن عهداً أن لا يكن مجرد رقم يزيد من تضخم البطالة والركود والفقر، بل يساهم في دفع عجلة الاقتصاد في المجتمع.

أرقام وعمالة ضعيفة

ورغم كل تلك المحاولات، إلا أننا نرى ضعف في مشاركة النساء في القوى العاملة، حيث أن مشاركة الرجال أكثر ٤ أضعاف من النساء، والأرقام التي طرحها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول تلك المشاركة، ومدى قدرتها على أخذها للدور المناط بها، أشارت إلى أنه على الرغم من أنها تشكل نصف المجتمع من عدد السكان، والبالغ ٢ مليون امرأة في فلسطين من أصل ٤,١ مليون نسمة، إلا أن هذه المشاركة لا زالت ضعيفة ومتدنية مقارنة بنسبتها التناسفية السكانية.

فخلال العشر سنوات الماضية، ارتفعت قليلاً، إلا أن هذه النسبة ما زالت متدنية، حيث بلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد ١٥ سنة فأكثر حوالي ٤١٪، ٦٧٪ للذكور و١٥٪ للإناث.

وهذا لا يعتبر إنجازاً، مقابل حوالي ١٠٪ نسبة مشاركتهن في العام ٢٠٠١.

هذا كله يشير إلى أن حصة المرأة مقارنة بالرجل كنسبة وتناسب.

صدق المثل القائل «الحكي مش مثل الشوف»، والحديث عن نساء صنعن شيئاً من لا شيء، أمر يستحق أن نقف عنده، استطعن بأقل ما يمكن أن يبني مستقبلهن وأسرهن، حتى أصبحن مثلاً يحتذى بهن، بما امتكنه من قوة وإرادة وتصميم على النجاح.

رغم قسوة الزمان وتجلده، أصرت السيدة «اورسلت غتيت» ٥٤ عاماً من بلدة الزبادة، بعد أن تولى عنها زوجها وتركها مع طفلها لتربيتهما وحدها، وتبحث عن مصدر رزق لها ولهما، لم يكن أمامها سوى خيارين: أن تتابع حياتها في ظل وضعها الجديد، باحثة عن مخرج لازمتها، أو السقوط في الهاوية، فتنظر من يقدم لمساعدتها.

كلاهما أصعب وأقسى من الآخر، ولكن الإجابة كانت أسرع في ظل الإرادة والعزيمة والأمل.

فلم يكن يعدها عن حلم حياتها بإنشاء مطعم صغير، سوى مبلغ من المال يساعدها على تحقيقه، في ظل وجود الإرادة والعزيمة والكفاءة، فافتتحت من قرض صغير حصلت عليه بقيمة ٣٠٠٠ دولار قبل ثماني سنوات، من خلال مؤسسة فائق للإقراض وكانت البداية.

تقول أم إبراهيم: بدأت بمطعم صغير وعملت على تطويره باستئجار مكان قديم «أشبه بالعقود»، أجرت عليه إصلاحات متميزة، حتى أصبح بناءً يجذب الأنظار والسائحين.

وزاد لذة وطيب مذاق طعامها الذي كانت تشرف بنفسها على تحضيره بمساعدة ابنتها إبراهيم، إقبال الطلبة الذين يكثر في تلك البلدة، بحكم إقامتهم للدراسة في الجامعة القريبة، بالإضافة إلى السياح والوفود القادمين لزيارة المكان، حتى اسم المطعم كان يرمز لطابع ذو صبغة متميزة، ترتبط مع اسم اورسلت وابنتها «السلطان إبراهيم»، فكان ذي شهرة وطابع خاص، وزاد من حجم الإقبال عليه.

وتعد أم إبراهيم الوجبات السريعة وطعام الأفراح والمناسبات، وما تحتاجه المؤسسات من وجبات خلال نشاطاتها التدريبية وغيرها.

تتباها بمشروعها

ليس بعيداً عن الزبادة حيث تقطن فتحة خضر من قرية عنزة، التي لامس عمرها سقف الستينات، بدأت فتحية قبل عشر سنوات بتربية «عنزة واحدة وخروف»، والآن أصبح لديها مشروع أغنام، يضم أكثر من ٢٥ رأس ومزرعة دواجن، تربيهم في غرفة ملاصقة لمنزلها وتعتني بهم، استطاعت من خلالها أن تلي مصاريف واحتياجات أبنائها السبعة، الذين أنهوا تعليمهم وتزوج بعضهم وأصبح لديها أحفاد. وتقول فتحية التي أصبحت أمينة صندوق في جمعية المرأة التعاونية للتوفير والتسليف، أنها لا تشتري شيئاً من السوق، كالبيض واللحم أو الحليب، وهي تحصل عليهم من مزرعتها.

وتعرب عن سعادتها الكبيرة بما وصلت إليه، وأن هذا جاء بفضل جهدها وإصرارها أن تكون امرأة فاعلة في الأسرة، وما تمكنت من صنعه حتى الآن من قرض صغير، حصلت عليه من الجمعية، إلى مبلغ أكبر قيمته ٣٥٠٠ دينار، ساعدها كثيراً في تسيير أمور حياتها وتوفير مصاريفها، وتشير أنها ستعمل على توسيع مشروعها من خلال مبلغ «منحة»، تتوقع تسلمها لابنها الذي يقبع في سجون الاحتلال، حتى تتمكن من تأمين مستقبل أفضل له بعد خروجه من السجن.

تتباها السيدة خضر، وهي تحاول أن تجتذب كل زائر لبلدتها لتطلعه على مشروعها، وتحديثه عن أغنامها، وكيف وصلت إلى هذه الأعداد، ورغم بساطة الفكرة، إلا أنها ساعدتها بتوفير حياة أفضل لها ولاسرتها.

الفرح ونجاح آخر

اختلفت المشاريع وتنوعت الأفكار، ولكنها في النهاية صبت في جهة واحدة، وهي تمكين للمرأة وحققها في دخل يعود عليها، يمكنها من توفير متطلباتها الحياتية لها ولعائلتها.

إسراء هندواوي منسقة جمعية المرأة للتوفير والتسليف في الشمال، اصطحبتنا إلى إحدى المشاريع النسوية المتميزة للجمعية في بلدة جبج، وهي صالة للأفراح مكونة من ثلاثة طوابق: الأول ينظر له مستقبلاً على أن يكون كافيتريا، والأرض المحيطة به منتزه أطفال، والثاني قاعة للرجال، أما الثالث فهو صالة تاجير لإقامة الأفراح والمناسبات فيها.

تحدثت هندواوي عن هذا المشروع المتميز للنساء وللجمعية، وكانها

ليست شافية للصدور، بل هي لا زالت متدنية، كما بلغ معدل الأجر اليومي الحقيقي للمرأة ٦٠ شيقلاً، مقابل ٧٣ شيقلاً للرجال، حيث تظهر البيانات وجود فجوة بمقدار ١٣ شيقلاً لصالح الرجال.

ولا زالت معدلات البطالة مرتفعة بين النساء، حيث ارتفعت من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠١٠ وبمعدل زيادة ٩١٪، وعلى الرغم من ارتفاع معدلات البطالة بين النساء والرجال عموماً، فتشير الأرقام إلى أن معدل البطالة حوالي ٢٤٪، ٢٣٪ للذكور و٢٧٪ للإناث.

كما أن النساء هن الأقل فرصاً للوصول للمناصب العليا في القطاع العام، فتمثيلهن، في مواقع صنع القرار في المؤسسة العامة بالكاد تذكر، مقارنة مع نسب تمثيل الرجال.

إذ بلغت حوالي ٤٪ في الدرجة الوظيفية وكيل مساعد، مقابل حوالي ٩٦٪ للرجال في ذات الدرجة، بينما تتركز النسبة الأعلى للنساء العاملات في وظائف الدرجة ١ إلى ١٠، والتي بلغت في مجملها حوالي ٣٢٪، مقابل حوالي ٦٨٪ للرجال، علماً بأن نسبة النساء العاملات في القطاع العام بلغت حوالي ٣١٪ مقارنة بحوالي ٦٩٪ من الرجال.

بين البقاء والاعودة

هذه الأرقام والإحصائيات تبقى مجرد أرقاماً على واقع قد يكون أكثر إيلاً، فكم من امرأة استطاعت أن تحقق ذاتها، وأصبح لديها دخل يعود عليها بصورة منتظمة، ولكن حقيقة هي لا تملك حق التصرف فيه، لأن الحجة المعهودة لدى الآخر أن «الجيبه واحدة».

عندما تكون الحقيقة مثل الشمس لا يمكن إخفاؤها بسنار، ولن تبقى تغطي وجوهنا باكاذيب واختراعات وتوهامات، فكثير من النساء تحولن إلى آلة منتجة، ولا يعلمن حقيقة مقدار راتبهن آخر الشهر، وإلى أين يذهب، وإن عرفن لا يمكن حق السؤال أو التصرف فيه، خوفاً من تهديدهن بخيارين أحدهما من السيف: «إما المكوث في البيت، أو الخروج من البيت دون عودة»، مما يضطرها إلى القبول بهذا الواقع المظلم، خوفاً من واقع أكثر ظلاماً وسوداوية، تؤول بها خادمة أو متلقية أو عالة على الغير.



مجتمع بلا امرأة حرة... مجتمع مهزوم

بقلم محمد أبو عبيد

أكثر الأقوال في المرأة مقتاً، هو حين يجهر المرء بأنها لا تتقن الحرية، وأنها تسيء لها إذا مُنحت. وهذه هي الفكرة المهيمنة على عقول الكثيرين من الذكور العرب. لكن ما يزيد من المسألة، هو عندما تتفق بعض الإناث مع هذه الفكرة، فتصبح مثل المتلذذ بالانتقاص من قدره.

كلما صار حديث عن حرية المرأة، تشرئب رقاب البعض، وقد يكونون كثيرين، ويلقون بأسوأ أنواع الضيم عليها، حين يصورونها على شكل مفترس داخل القفص، باحث عن الرذيلة أو الفاحشة، إذا أفلت منه وقعت الواقعة. فكيف لمجتمعات أن لا تكون مهزومة إذا حسبت أن حرية المرأة هلاك لها وعار لأهلها، وأن القضبان الاجتماعية والأغلال الفكرية هي صون لها ونجاة.

إن العادات والتقاليد التي ينشأ عليها الذكر العربي، تجعله يظن أن الحرية هي من شأن جنسه، وأنه القادر على ممارستها، بينما الأنثى تبقى في نظره طفلة، يجب أن تتسلط عليها رقابة الذكر، حتى لو ناهز عمرها العقد الخامس أو السادس، لذلك امتازت مجتمعاتنا بأنها مجتمعات القيود والوصايات، فإذا شاءت المرأة أن تتعلم، مثلاً قيادة سيارة، عليها أن تتسلح بعدم ممانعة من ولي أمرها، وكذلك إذا أرادت السفر أو الدراسة، ولعل بعضهن في حاجة إلى موافقة ذكورية إذا شئن فتح حساب على الفيسبوك أو تويتر.

من العار على مجتمعاتنا، أن يعتقد كثير من أفرادها، أن المرأة الباحثة عن حريتها وتحررها من الوصايات غير الموصى بها، إنما هي باحثة عن فاحشة، أو في طريقها نحو الرذيلة لافتراس رجل، وكان الفضيلة من شأن الذكور فحسب. والطامة أن هذا الاعتقاد تطور إلى إيمان معشعش في عقول كثيرين، بأن المرأة والحرية خطان يجب أن لا يتقاطعا، فبئس هذا الإيمان.

لقد قرّم البعض الجائر حرية المرأة واختصرها في بنطال الجينز الضيق أو البلوزة «البودي»، وما الضيق إلا عقل يفكر بهذه الطريقة، بل هو أكثر ضيقاً من ذاك البنطال، وقلص بعض آخر ظالم مفهوم الحرية للمرأة على أنها انسلاخ عن الدين والأخلاق، واستباحة لأنوثتها وعرضها، وتفسيرات أخرى، غير لائقة بإنسانيتها، لا ترى الحرية الأنثوية سوى أنها فتنة، بينما إذا أتى أحدهم على ذكر الحرية الذكورية، فلا يسمع المرء أياً من تلك الترهات، وكان طاعة الخالق والالتزام بتعاليم دينه فرض على الأنثى فقط.

إن الحرية أبعد من تلك التاويلات الضيقة، إنها الإنسانية بعينها. هي التي تتعلق بحريتها في خياراتها في حياتها، بدءاً من تعليمها واختيار تخصصها الجامعي وفي العمل، مروراً باختيار شريك حياتها، أو في طلب الطلاق منه، وفي تشكيل آرائها وقناعاتها الشخصية، وصولاً إلى حريتها في التمرد على تقاليد بالية، ما زالت تتعامل معها كما لو ما زالت في زمن الوثنية، أو الجاهلية، وإن أدنيناً عليه الزي العصري.

سيقول الكثيرون إن الإسلام منح المرأة حقوقها، وأن المرأة المسلمة أفضل حالاً من غيرها. نعم، منحها الإسلام حقوقاً، لكن لم يطبق الكثير من المسلمين ما تباهاوا به بخصوص قواريرهم، فلم تعد المسلمة أفضل حالاً، لذلك بلا جريرة تُؤاد حرية الفتاة حين تُولد، ولذلك بلا ذنب تُقتل العذاري.

mohammad.abuobeid@mbc.net

الجامعة ترسم ملامح المستقبل

مشاكل عدة تواجه الطالبات الجامعيات أثناء الدراسة

ميساء الأحمد

جامعة بيرزيت، حسب ما قالت منى المحتسب، تعرضن أيضاً للعنف بمختلف أشكاله، وكما هو معروف أن العنف سواء الجسدي أو النفسي قد يدمر نفسية الفتاة، وخاصة في تلك المرحلة، لأنها باتت ناضجة وواعية. إضافة إلى المشاكل العاطفية مع الزوج أو الزميل، والتي تؤدي إلى علاقات ناجحة أو فاشلة.

وعن المشاكل الجامعية داخل الجامعة، فقد أعربت مجموعة من طالبات القدس المفتوحة في مدينة جنين، أنهن يواجهن مشاكل إذا وقفن مع زميل لهن ويتعرضن للتعدي، وشكيت طالبات القدس المفتوحة من عدم وجود قسم إرشاد اجتماعي أو نفسي في الجامعة، والذي يمكن أن يساعدهن بشكل كبير في الحديث عن مشاكلهن المختلفة، وعن ذلك قال بشار أبو الرب منسق حركة الشبيبة في جامعة القدس المفتوحة في جنين: «إن نظام الجامعة الانتسابي، لا يسمح بوجود مرشد أو مرشدة اجتماعية، إلا أن المشاكل الداخلية في حرم الجامعة سواء مشاكل أكاديمية أو اجتماعية، يمكن للمجلس والإدارة بالتعاون مع بعضهما أن يحلوا، ولكن نسبة إقبال الطالبات على المجلس وعرض مشاكلهن نسبة قليلة جداً، خوفاً من اعتبارات خاصة لدى الطالبات.»

وهناك مشاكل أخرى تواجه الطالبات، فمنهن من لا يملكن الثقة بأنفسهن، وبحاجة لتوكيد الذات وتعزيز الثقة بأنفسهن، ومنهن من لا يملكن القدرة على اتخاذ القرار الصحيح أو تحمل المسؤولية، إضافة إلى المخاوف من المستقبل والعمل، وعن ذلك قالت منى المحتسب: «إن قسم الإرشاد يحاول أن يعزز دور الفتاة في تحمل المسؤولية كفتاة جامعية، وزيادة ثقافتها بنفسها من خلال الحديث الشخصي مع الطالبة، والدعم النفسي والاجتماعي، أو من خلال ورشات يعقدها قسم الإرشاد في الجامعة، وقد يتم أحياناً التواصل مع الأهل ومشاركتهم في الوضع الاجتماعي أو المادي أو الأكاديمي للطالبة، من الأخذ بعين الاعتبار عدم اختراق خصوصية الطالبة، والحديث مع أهلها لا يكون إلا بموافقتها ووجودها هي وأهلها معا.»

ويذكر أن هناك ضرورة لوجود مثل هذه الأقسام الإرشادية والنفسية في الجامعات الفلسطينية، لأن الطالبة يمكن أن تجد في هذا القسم ملاذاً لها للحديث عن مشاكلها، وتشعر بأن هناك أحد يشاركها تلك القضايا ويبحث معها عن حلول لها، مع أن هناك عدد من الجامعات الفلسطينية يفتقر لمثل هذا القسم.

مشاكلنا أكاديمية

المشاكل الأكاديمية هي التي أخذت الرصيد الأكبر من شكاوى طالبات جامعة بيرزيت والقدس المفتوحة، فقد قالت طالبة من جامعه بيرزيت: «واجهت مشاكل في تخصصي في دائرة اللغة الإنكليزية، نتيجة إحباط الأساتذة لي، فقامت بالتحويل من التخصص الذي أحب لتخصص العلوم السياسية»، أما طالبات القدس المفتوحة فكانت شكاويهن الأكثر عن عدم التزام الأساتذة بالمحاضرات، وعدم فهم المادة الدراسية لعدم شرحها بالشكل الكافي، إضافة إلى عدم وجود الإرشاد الطلابي في بداية كل سنة جامعية لإرشاد الطالبة إلى التخصص المناسب لقدراتها، وقالت طالبة تدرس الخدمة الاجتماعية: «نحن بحاجة لعمل أنشطة إلكترونية، وفي بيوتنا لا يوجد جهاز حاسوب، والجامعة تدعي بوجود قاعات حاسوب ولكنها مشغولة دائماً بغير الطلاب، مع أن الجامعة تأخذ من الطالب رسوم تكنولوجيا في كل بداية فصل!»، وهذه المشاكل تنوعت ما بين مشاكل التحويل من التخصص ومشاكل اختيار التخصص الأنسب، وإلى ذلك من مشاكل أكاديمية، إضافة إلى تطرق الطالبات الجامعيات بالحديث عن وجود نسبة عالية من الوساطة في كل الجامعات، وهذا يؤثر سلباً على الثقة بالجامعة والأساتذة، وقد يؤثر أيضاً على التحصيل العملي الحقيقي للطالبات الجامعيات.

تكبر الفتاة وتنتهي مرحلة الإعدادية والثانوية، وتتجه إلى معترك الحياة الأكبر وهي الجامعة، لتواجه من خلالها مرحلة علمية أصعب، وحياة اجتماعية أوسع، وتغوص في تجارب إما أن تعود عليها بالخير أو الفشل، وبشكل عام فالمرحلة الجامعية تؤثر بشكل أكبر من سابقتها على شخصية الفرد وعلى مستقبله، سواء كان ذكراً أو أنثى.

وعلى صعيد الدراسة الجامعية، نجد أن نسبة الفتيات الملتحقات بالجامعات الفلسطينية أخذت بالازدياد منذ فترة، حيث أدرك الفلسطينيون منذ نكبة عام ١٩٤٨، أن للتعليم أهمية كبيرة، نتيجة الظروف الصعبة التي عاشها هذا الشعب، وأدركوا أن أفضل وسيلة لمقاومة الاحتلال هو التعليم، لذلك نجد أن هذا الازدياد وصل إلى درجة تساوى فيها عدد الطالبات مقابل عدد الطلاب وقد يزيد، وهذه خطوة جيدة لصالح المرأة الفلسطينية.

مشاكل مادية وقسط مرتفع

الأوضاع المادية الصعبة التي تعاني منها العائلة الفلسطينية، وضيق العيش، وقلة المردود المادي، أثر سلباً على كثير من العائلات، وقد انعكس هذا على الطالبة الجامعية، نتيجة لارتفاع القسط الجامعي وارتفاع سعر الساعة الدراسية، فنجد أن المشكلة المادية هي أكثر مشكلة تعاني منها الطالبات الجامعيات، وأعربت مجموعة من طالبات جامعة بيرزيت، أن الوضع المادي هو أكثر معيق لهن، فمنهن من تأخرت في تسجيل الفصل، ومنهن من اضطرت للعمل خارج الجامعة، حتى تحاول توفير ولو جزء بسيط من القسط، ومنهن اضطرن لتأجيل فصل أو التأخر في التخرج، حيث قالت طالبة من بلدة عناتا تدرس الإعلام: «إن قسطيني تراكم ليصل إلى دين بحدود ٩٠٠ دينار»، وقالت الطالبة سلمى في كلية التجارة: «مع بداية كل فصل، أواجه مشكلة الرسوم والأقساط المرتفعة»، إضافة لطالبات أخريات وصل دينهن إلى أكثر من ١٠٠٠ دينار، وكل هذا أدى إلى زيادة الديون والقروض البنكية على أسرهن.

وللوضع المادي تأثير كبير على أداء الطالبة وتحصيلها العلمي، فالديون الكثيرة والتأخر في الدراسة، قد يعكس سلباً على نفسية الطالبة، فينشغل فكرها في كيفية توفير القسط، وتنشغل إما بالضغوط العائلية نتيجة الضائقة المالية، أو بالعمل الإضافي، الذي يتطلب مجهوداً جسدياً وعقلياً فتهمل دراستها، إلا أن المرشدة الاجتماعية منى المحتسب من جامعة بيرزيت، قالت: «إن الجامعة تحاول أن توفر البدائل لتساعد الطالبة، إما بأن توجه لعامة شؤون الطلبة لمساعدتها، أو محاولة وجود فرص عمل بديلة داخل أو خارج الجامعة، أو أن تقدم الطالبة لمنح ومساعدات من الإدارة المالية في الجامعة لتقسيط ديونها»، ولكن هذه الحلول لا تناسب إلا بعض الطالبات، ولا تشكل من الحل إلا نسبة ضئيلة قد تفي لفصل واحد أو اثنين بالكثير، لأن الأقساط الجامعية أخذت بالازدياد في معظم الجامعات الفلسطينية، وهذا أثقل على كاهل الطالبة الجامعية وأسرتها بشكل كبير.

المشاكل الاجتماعية متنوعة

المشاكل الاجتماعية حدث ولا حرج، والطالبة الجامعية هي الأكثر عرضة لتلك المشاكل سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، لكونها أنثى، ولا يسمح لها في كثير من الأحيان ما يسمح للذكر، فكثير من الطالبات يواجهن ضغوطاً مختلفة من الأهل، والمشاكل الأسرية وبين الوالدين تؤثر على الطالبة أيضاً، وهناك فتيات يتزوجن في عمر مبكر وينتسبن إلى الجامعة، لأن مسؤوليات البيت والزواج والأولاد دائماً تأخذ المقام الأول، ونجد هذه النسبة كبيرة في جامعة القدس المفتوحة، لأن نظامها انتساب، وهناك بعض الطالبات الجامعيات اللواتي لجأن لقسم الإرشاد في



لتعزيز حق الفتيات والنساء في التعليم

فلسطين تشارك العالم في فعاليات الحملة العالمية للتعليم

زالت تحلم في مستقبل أفضل. كما وسيتم عقد مؤتمرات وورشات عمل وأنشطة متنوعة خلال هذا الأسبوع.

جدير بالذكر أن الحملة العالمية للتعليم، تأسست عام ٢٠٠٠، بعد انعقاد المؤتمر الدولي العالمي حول التعليم للجميع في دكار، والذي أكد فيه المؤتمرين آنذاك، التزام الدول بتحقيق أهداف التعليم للجميع، وبضرورة إنجازها بحلول عام ٢٠١٥. حيث التزموا بتحقيق الأهداف الستة للتعليم للجميع، والتي تشمل توسيع الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وتوفير التعليم المجاني والإلزامي للجميع، تعزيز مهارات التعلم والحياة للشباب والبالغين، زيادة قدرة البالغين على القراءة والكتابة بنسبة ٥٠٪، تحقيق الإنصاف في الجندر بحلول ٢٠٠٥، والمساواة في الجندر بحلول ٢٠١٥، إضافة إلى تحسين نوعية التعليم.

ومنذ تأسيسها، تسعى الحملة العالمية للتعليم، إلى نشر الوعي بين الناس، وخلق الإرادة السياسية لدى الحكومات، لتنفيذ وعودهم في توفير التعليم العام والمجاني لجميع الأطفال، من خلال التذكير والضغط على الحكومات والدول، للإيفاء بالتزاماتها تجاه أهداف التعليم للجميع.

وفي كل عام، يتم تنفيذ أنشطة عالمية ضمن فعاليات الحملة العالمية للتعليم، تركز على أحد أهداف التعليم، وتتوج الأنشطة في أسبوع عالمي للفعاليات، ينفذ في كل الدول الأعضاء في الحملة، وتشارك فلسطين سنوياً في هذا الحدث منذ عام ٢٠٠٨ وبشكل سنوي، مليون طالب فلسطيني أو يزيد ومئات الأهالي وعشرات الإعلاميين وعدة مؤسسات مهتمة بالتعليم، يجتمعون معاً للمطالبة بتحقيق أهداف التعليم للجميع في فلسطين، ففي عام ٢٠٠٨، ركزت الحملة على القضاء على كافة أشكال التمييز في التعليم «لا للاستثناء»، في عام ٢٠٠٩، ركزت على المطالبة بفتح الكتب وفتح الأبواب أمام الكبار ليتعلموا للقضاء على الأمية، وفي عام ٢٠١٠ تعالت الأصوات بضرورة زيادة الموازنات المخصصة للتعليم «تمويل عادل للتعليم حق للجميع».

وفي هذا العام (٢٠١١) ترفع الحملة شعار حق الفتيات والنساء في التعليم، ويتزامن هذا الشعار مع مرور ١٠٠ عام على تحديد الثامن من آذار، كيوم عالمي للمرأة.

نشاط فلسطيني الفاعل في الحملة العالمية للتعليم، أدى إلى الاعتراف بعضوية الحملة العربية للتعليم في المجلس الدولي للحملة العربية للتعليم، وتم تثبيت مقعد عضوية دائم، وانتخب رفعت صباح مدير عام مركز إبداع المعلم، في هذا العام ممثلاً من فلسطين، كعضو عن الحملة العربية للتعليم في المجلس الدولي للحملة العالمية للتعليم.

خارج القوى العاملة أنهين ١٢ سنة وأقل من سنوات الدراسة، ونسبة ٦٠٪ منهن أنهين ١٣ سنة دراسية وأكثر. إن التفرغ لأعمال المنزل كربات بيوت، هو السبب الرئيسي لوجودهن خارج قوة العمل أو التفرغ للدراسة. يستدل من الدراسات أنه كلما انخفضت سنوات الدراسة للنساء، كلما زادت فرصهن في العمل. وتجدر الإشارة أن القوى العاملة غير المتعلمة، تعمل في الوظائف التي لا تحتاج إلى مهارات.

وهذه النتائج تدل على أن سوق العمل لا يشجع ولا يستوعب الفتيات المتعلّمات، حيث إن عزوف النساء عن الإنخراط في سوق العمل، لا يشكل مشكلة اختيارية في أغلب الأحيان، بل نتيجة مرتبطة بظروف السوق والعوامل الطارئة فيه للمشاركة النسوية. وهذه نتائج خطيرة على المدى البعيد إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن التعليم أحد ركائز التمكين للبشر، فإذا فقدت هذه الركيزة، فإن الخطورة عزوف الفتيات عن التعليم، وإقبالهن على الزواج في السنوات القادمة نتيجة البطالة المستفحلة في صفوف الخريجات.

هذه التحديات، يضاف إليها أيضاً البنية التحتية للمدارس، والتي لا تراعي النوع الاجتماعي، ومشكلة المدارس المختلطة التي تحرم الفتيات فيها من عديد من الميزات، أيضاً عدم توفر أماكن ترفيهية وثقافية مناسبة للفتيات بعد المدرسة، مما يزيد من مهارتهن الفكرية والحياتية.

الحملة العالمية للتعليم لهذا العام، تركز على كافة التحديات التي تواجه تعليم الفتيات، حيث ستوصل رسائل إلى صانعي القرار، بضرورة التوقف عند هذه التحديات، والتخطيط بشكل شمولي في المجتمع الفلسطيني، وعدم التغاضي عن القضايا المتعلقة بالنساء والفتيات، إذا ما أردنا التفكير في تنمية مجتمعية شاملة.

في هذا العام، وكما كل عام، ستشهد الأراضي الفلسطينية فعاليات متنوعة، ضمن الأسبوع العالمي للتعليم، الذي سينظمه الائتلاف الفلسطيني من أجل بيئة تعليمية تعليمية آمنة، بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي ووكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الدولية، في الفترة من ٢-٨ أيار، ضمن فعاليات الحملة العالمية للتعليم، حيث ستتنظم فعاليات في المدارس الفلسطينية، سيقوم الطلبة من خلالها، بتقديم مطالبهم إلى صانعي القرار، حول ضرورة ضمان تحقيق نوعي للجميع، وخاصة للفتيات والنساء، أيضاً سترتكز الحملة على نشر أكبر قدر ممكن من القصص النوعية للنساء، سواء أكانت قصص نجاح أو وقفت في طريقهن صخور من المعوقات لتحقيق أحلامهن، وهدف نشر هذه القصص، هو إعلام المجتمع عامة وصانعي القرار خاصة، بأهمية التعليم للنساء، وأيضاً لدق جدران الخزان حول عديد من الحالات النسوية، التي ما

في كل عام ومنذ عام ٢٠٠٨، تشارك فلسطين مع ما يقارب الـ ١٨٠ دولة في العالم، فعاليات الحملة العالمية في التعليم، والتي يتولى تنفيذها الائتلاف الفلسطيني من أجل بيئة تعليمية تعليمية آمنة. حيث يستعد الائتلاف في هذا العام، للتحضير لفعاليات الحملة العالمية للتعليم، والتي تتمحور حول تعليم الفتيات والنساء، وبطالب الائتلاف من خلال هذه الحملة، تعزيز حق الفتيات والنساء في تعليم نوعي، يضمن تمكينهن من لعب دور فاعل في المجتمع، ليؤسس حق التعليم لهن لضمان حقوقهن الاجتماعية والاقتصادية الأخرى. حيث طالب الائتلاف الفلسطيني من خلال هذه الحملة، بضرورة إيلاء تعليم الفتيات والنساء اهتماماً أكثر من قبل الحكومة الفلسطينية، وصانعي القرار. المتابع للمشهد التعليمي الفلسطيني، وبمنظرة أولى تخلص من التحليل الدقيق، يستنتج أن وضع تعليم الفتيات استناداً إلى الأرقام المجردة، يعتبر جيداً وقفز قفزة نوعية، ولكن بعد التحليل والتشخيص العميق، والمستند إلى تحليل على أساس النوع الاجتماعي، يدرك العديد من التحديات، التي ما زال يواجهها تعليم الفتيات، والتي في غالبها، مردها النمطية الاجتماعية السائدة تجاه النظر إلى المرأة ودورها.

وهنا لا بد أن ننوه، إلى أن أهداف الحملة، تتبثق من الشعار الذي ترفعه الحملة لهذا العام.

تعمل الحملة على تذكير الحكومات بشكل دائم بأهداف «التعليم للجميع»، تلك الأهداف التي اتفقت أكثر من ١٨٠ دولة عليها في المنتدى العالمي للتعليم في ٢٠٠٠ في دكار، والمتمثلة ب:

- توسيع الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة.
- توفير التعليم المجاني والإلزامي للجميع.
- تعزيز مهارات التعلم والحياة للشباب والبالغين.
- زيادة قدرة البالغين على القراءة والكتابة بنسبة ٥٠٪.
- تحقيق الإنصاف في الجندر بحلول ٢٠٠٥، والمساواة في الجندر بحلول ٢٠١٥

تحسين نوعية التعليم.

وقد برزت فلسطين أكثر البلدان نشاطاً ودوراً في هذه التظاهرة العالمية، والذي أدى إلى وجود فلسطين في المجلس الدولي، كمثل لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وقيادة فلسطين للحملة العربية للتعليم.

أهم التحديات التي تواجه تعليم الفتيات هي نسب التسرب من المدارس، وخاصة في المراحل الثانوية، والتي ما زالت تحتاج إلى تركيز، رغم قانون وزارة التربية والتعليم بإتاحة الفرصة للمتسربات للعودة إلى المدارس، إلا أنه ما زال هناك ما نسبته ٢,٤ في العام الدراسي ٢٠٠٦/٢٠٠٧، من الفتيات في المرحلة الثانوية يتسربن من المدارس. قرار وزارة التربية شجع ما نسبته ١٠٪ من الفتيات الملتحقات بالمرحلة الثانوية للعودة إلى المدارس، حيث أن الـ ١٠٪ من الفتيات اللواتي يبلغ متوسط أعمارهن أعلى من العمر للمرحلة الثانوية، مما يدل إلى ارتداد هذه النسبة من المتسربات من المدارس للدراسة الثانوية، وغالبهن يتوجهن إلى الدراسة الخاصة، وتجدر الإشارة هنا، أن عدد كبير من الفتيات أقدمن على الدراسة الثانوية (التوجيهي)، في الفترة التي كان الامتحان يقدم بالمنهاج القديم، ليستغلن فرصة الامتحان قبل اعتماد المنهاج الجديد، والذي لم يسبق لهن دراسته في المدارس.

تسرب الفتيات في المرحلة الثانوية أحد أهم أسبابه الزواج المبكر. ومن التحديات المهمة أيضاً التي تواجه تعليم الفتيات نوع التخصص الذي تتوجه له الفتيات في الجامعات والكليات العليا، حيث أن النسبة الأكثر من الفتيات، يتوجهن للتخصصات الأدبية، وعدد قليل منهن للتخصصات العلمية، وهذا مرده إلى القيود الاجتماعية المفروضة على الفتيات في اختيار التخصصات للتحضير لسوق العمل، حيث يفضل أغلب الأهالي أن تدرس بناتهم تخصصات تؤهلن ليعملن في وظائف مقبولة للفتيات مجتمعياً.

رغم أن نسبة الفتيات المتعلّمات في المجتمع الفلسطيني تفوق عدد الذكور، إلا أن نسبة الفتيات العاملات ما زالت قليلة، يلاحظ أن حوالي ٩٠٪ من النساء



حق المرأة الفلسطينية في التعليم



يعتبر حق المرأة في التعليم، من أكثر الموضوعات مثاراً للجدل بين التيارات الثقافية المتباينة داخل المجتمع الواحد، ويرجع ذلك إلى تزايد الاهتمام بالديمقراطية وحقوق الإنسان وموجات التحرر الفكري والإنساني، التي يشهدها العالم بأسره تحت تأثير العولمة، وما يرتبط بها من تحولات هيكلية في السياسات الاجتماعية والإقتصادية في دول العالم المختلفة، والتي لها الأثر الكبير في نشوء تحديات وفرص جديدة أمام المرأة.

يعتبر حق المرأة في التعليم دون تمييز، هو جوهر منظومة الحقوق الإقتصادية والاجتماعية والثقافية، لأن التعليم يؤهل المرأة للمتع بكافة حقوقها. حيث أن تمتع المرأة بحقوقها المدنية والسياسية والإقتصادية، يتوقف على مستوى تعليمها والفرص المتاحة لها في التعليم. مثل الحق في اختيار العمل والحصول على أجر مساوي للرجل، والتمتع بفوائد التقدم العلمي والتكنولوجي، والحصول على التعليم العالي، وحرية استقاء المعلومات وحرية التعبير وحق الترشح والانتخاب، لا يمكن ممارستها بطريقة مجدية، إلا بعد حصول المرأة على مستوى من التعليم.

ترتبط التحديات التي تواجه تعليم المرأة الفلسطينية، وكذلك الفرص التي يمكن التعامل معها لمواجهة إنصاف ومساواة المرأة، ترتبط بالسمات العامة للوضع الراهن للمرأة الفلسطينية. فيما يلي أهم المؤشرات والتحديات التي تواجه المرأة الفلسطينية:

■ أولاً: التحديات المتعلقة بالثقافة السائدة والموروث الاجتماعي في تعليم المرأة الفلسطينية ونيل حقوقها

إن النظرة الاجتماعية التقليدية في المجتمع الفلسطيني وبخاصة في الأرياف وفي المناطق النائية والمهمشة، تعتبر أن الوضع الطبيعي للمرأة هو الزواج وحيات البيت والحد الأدنى من التعليم (فك الحرف)، وتقسّم الأدوار بناءً على هذا التمييز. هذه النظرة خلقت عدد من التحديات في تعليم المرأة الفلسطينية، وفي تبوؤها للمناصب الوظيفية التي تليق بها. فيما يلي أهم التحديات في هذا المجال:

تحديات في تغيير منظومة القيم الاجتماعية التقليدية القائمة على الطابع الذكوري والأبوي، الذي لا يعترف بقدرات المرأة، ولا يضع المرأة في خانة المسؤولية في تحمل أعباء الإعمال، التي هي حكرًا على الرجل، الذي يعتبر الفاعل التاريخي والمؤسس الحقيقي للقاعدة الإنتاجية التنموية، مهما بذلت المرأة من جهد ومهما تميزت به من إبداع. ويسيطر فيها الرجال على الدولة والنظم السياسية والتشريع ووضع القوانين والمراسيم والتعليمات والقضاء، أي هيمنتهم على السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، وكذلك على الاقتصاد والثقافة... الخ.

تحديات أمام المناهج الفلسطينية التعليمية، في تغيير الصورة النمطية للمرأة الفلسطينية في مجتمعها، التي تصورها كمخلوق ضعيف يحتاج إلى وصايا.

تحديات فرضها غياب الالتزام بالإتفاقيات والمواثيق الدولية والإقليمية والمحلية، التي وقعت عليها وشرعتها فلسطين دون أن تطبقها فعلياً على أرض الواقع، على سبيل المثال قانون الزامية التعليم وقانون سن الزواج وقانون الأحوال الشخصية، فضلاً عن الخطاب المتشدد في أماكن العبادة الذي يحرض على هذه القوانين التي تعطي المرأة حقوقها.

■ ثانياً: التحديات المرتبطة بتخفيض معدلات الأمية لدى المرأة الفلسطينية، والحفاظ على المعدلات العالية في التحاق الفتيات في التعليم العام والعالي وزيادتها.

حقق الشعب الفلسطيني انخفاضاً ملموساً في معدلات الأمية لدى النساء، بالمقارنة مع البلدان العربية الأخرى، حيث تشير بيانات منظمة اليونسكو لسنة ٢٠٠٩، إلى أن نسبة الأمية لدى النساء في البلدان العربية تصل إلى نحو ٥٠٪. بينما تصل النسبة في فلسطين إلى ٩٪.

كما حقق التعليم الفلسطيني أيضاً نجاحاً كبيراً من ناحية الكم في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين، في الالتحاق بالنظام التعليمي في المرحلتين الأساسية والثانوية، كذلك في مجال التعليم العالي، والتحدي الأساسي في هذا المجال، هو الحفاظ على المعدلات العالية في الالتحاق للمرحلة الأساسية، والقضاء على معدلات التسرب فيها، وتحسين الالتحاق في المرحلة الثانوية.

التحدي الأساسي في مجال تعليم المرأة الفلسطينية، يكمن في نوعية التعليم ومدى استجابة المناهج ونظام التعليم الفلسطيني للتحديات المفروضة على المرأة الفلسطينية، وتطوير مناهج التعليم العام والجامعي، وفتح آفاق المعرفة، بما يجعلها قادرة على فهم متغيرات العصر من جانب، ومخرجا لسد احتياجات سوق العمل المتجددة من جانب آخر.

تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في تعداد السكان والمساكن لعام ٢٠٠٩، أن نسبة الأمية بين الإناث أعلى بثلاثة أضعاف منها لدى الذكور في العام ٢٠٠٨. حيث أظهرت البيانات أن نسبة الأمية بين الأفراد الذين أعمارهم ١٥ سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية، بلغت ٥,٩٪، بلغت النسبة بين الذكور ٢,٩٪، في حين بلغت بين الإناث ٩,١٪. التحدي في هذا المجال هو التزام فلسطين بخطة التعليم للجميع، القاضي بتخفيض معدلات الأمية إلى النصف حتى عام ٢٠١٥.

أظهرت نتائج دراسة نفذتها وزارة التربية والتعليم (نظام المتابعة

بالتحاق الطالبات بالكليات العلمية، إذ يتجه عدد الطالبات إلى الانخفاض في العلوم والبرامج المعتمدة على التكنولوجيا، بينما يزداد تمثيلهن في برامج الخدمات الاجتماعية والبرامج الصحية وبرامج إعداد المعلمين والفنون في كل من الجامعات وكليات المجتمع على حد سواء، حيث تشكل الفتيات أكثر من نصف العدد الكلي للطلبة المتحقين بتلك التخصصات، بينما يشكلن ١,٦٪ من خريجي الهندسة والمهن الهندسية. هذا التوجه في الدراسة واختيار التخصص، هو نتاج للقيم الاجتماعية المتعلقة بعمل المرأة، والصعوبات التي تواجهها النساء في الحصول على عمل في القطاعات المهنية، ومحدودية الخيارات المتاحة أمامها للعمل، إلى جانب سعيها للحصول على عمل تستطيع من خلاله، التوفيق بين دورها التقليدي داخل المنزل ورضا المجتمع.

■ ثالثاً: التحديات المرتبطة برفع معدل التحاق الفتيات بالتعليم المهني

بشكل عام، نسبة التحاق الطلبة ذكورا وإناثاً بالتعليم المهني الثانوي منخفضة جداً في المدارس الفلسطينية، حيث أن نسبة الطلبة المتحقين بهذا النوع من التعليم لا تتجاوز ٥٪ من مجموع الطلبة من كلا الجنسين في المرحلة الثانوية، ولا تزيد نسبة الإناث المتحققات بهذا النوع من التعليم عن ٢٪. إن السبب الرئيسي لانخفاض نسبة الالتحاق بالتعليم المهني في الثانوية، هو النظرة السلبية في المجتمع للتعليم المهني، حيث أن الطلبة المقصرون في التعليم الأكاديمي يلتحقون بالتخصصات المهنية. غالبية الفتيات المتحققات بالتعليم المهني، يلتحقن بفرع التجارة، أما الفروع الأخرى كالصناعي وتقنيات المعلومات والزراعي والفندقي، تقتصر على الذكور فقط. ويعزى سبب انخفاض التحاق الفتيات بالتعليم المهني، إلى افتقار التخصصات المهنية الخاصة بالفتيات إلى التنوع، وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل.

التحدي الرئيسي هو زيادة التحاق الفتيات بالتعليم المهني، والعمل على تغيير الصورة النمطية في نظر المجتمع لهذا النوع من التعليم، وتحسين المهارات في مجال التخصص من خلال التطبيق العملي في المؤسسات الإنتاجية، كذلك ايجاد تخصصات متنوعة تناسب رغبة الفتيات، وخاصة تلك التخصصات المتعلقة بالحاسوب وتكنولوجيا المعلومات والألكترونيات والفندقة والتمريض، وتشجيعهن للإلتحاق بهذه التخصصات من خلال ايجاد فرص عمل للخريجات.

■ رابعاً: التحديات المرتبطة باستمرار الاحتلال وحرمان الفلسطينيين من حقوقهم بالتعليم

إن للحصار والإجتياح والإعتداءات الإسرائيلية والحوادث وهدم الفصول، له أكبر الأثر على العملية التعليمية، وعلى الجوانب الإنسانية والمادية، وكذلك على الناحية النفسية للطلبة. رغم انخفاض عدد الحواجز العسكرية في أواسط عام ٢٠١٠، إلا أن عددها قد بلغ وفقاً لمنظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية (بتسليم)، خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨ حوالي ٦٢ حاجزاً دائماً قسمت الضفة الغربية، منها ١٦ حاجزاً داخل مدينة الخليل وحدها، وبمتوسط ٨٥ و ٥١٢ حاجزاً طياراً. وأشار التقرير إلى أن هذه الحواجز قد أدت إلى إعاقة الحركة أمام الفلسطينيين بشكل عام، والطلاب والمعلمين بشكل خاص، والأكثر

والتقييم التقرير السنوي ٢٠٠٩)، أن معدل الالتحاق الإجمالي في المرحلة الأساسية للذكور ٩٥٪ والإناث ٩٧,٦٪، ويبلغ مؤشر المساواة بين الجنسين ١٠٣٪ (نسبة الذكور إلى الإناث X ١٠٠). يعني ذلك أن الغالبية العظمى من الأطفال في سن المرحلة الأساسية ملتحقين بالمدارس. هناك نسبة تتراوح ما بين ٢,٤٪ للإناث و٥٪ للذكور، قد تسربوا من المدارس قبل الانتهاء من مرحلة التعليم الإلزامي حسب القانون. رغم ارتفاع معدلات الالتحاق في المرحلة الأساسية الإلزامية، إلا أن معدل التسرب يرتفع إلى أعلى مستوياته بعد الانتهاء من الصف العاشر لكلا الجنسين، وبخاصة الفتيات اللواتي يتجهن نحو الزواج المبكر، والفتيات إلى سوق العمل. التحدي الأساسي أمام النظام التعليمي رفع معدل الإلتحاق في الصف العاشر، من خلال تفعيل قانوني إلزامية التعليم وعمالة الأطفال والحد من زواج الفتيات المبكر، بالإضافة إلى التحدي المرتبط بتحسين نوعية التعليم لكلا الجنسين وبدون تمييز. بحاجة إلى نسبة التسرب في الصف العاشر وخاصة لدى الفتيات.

تظهر معدلات الإلتحاق في مرحلة التعليم الثانوي أن الإناث أكثر إقبالاً على التعليم في هذه المرحلة بالمقارنة مع الذكور. بلغ معدل الإلتحاق الإجمالي للإناث ٨٥٪، وقد فاق معدل الذكور ٧٢٪ بأكثر من ١٣٪ ويبلغ مؤشر المساواة بين الجنسين ١١٨٪. رغم الارتفاع النسبي في معدلات الإلتحاق في مرحلة التعليم الثانوي غير الإلزامي، إلا أن نسبة ٢١٪ من الطلبة من كلا الجنسين (نسبة الذكور ٢٨٪ والإناث ١٥٪) ممن هم في سن التعليم الثانوي لا يكملون هذه المرحلة الدراسية. والتحدي الأساسي في هذا المجال يتحدد في تحديد مرحلة التعليم الإلزامي ليشمل التعليم الثانوي، وتوسيع قاعدة التعليم المهني، ليشمل مهن متعددة تتناسب ومتطلبات سوق العمل المتجددة لجذب الطالبات والطلبة المتسربين من هذه المرحلة، وخاصة المهن التنموية المتناسبة مع عمل المرأة. بحاجة إلى معرفة نسبة الفتيات المرتدات إلى التعليم بعد التسرب، وتبيان معدل أعمارهن.

يبدو للوهلة الأولى، أن معدلات التسرب منخفضة، ولا تثير قلق متخذي القرار في وزارة التربية والتعليم، ولكن إذا ما أخذ الرقم التراكمي للمتسربين خلال الفترة ما بين (١٩٩٤-٢٠٠٤) من المرحلتين الأساسية والثانوية من كلا الجنسين، فقد بلغ ١٥٧ ألف متسرب ومتسربة، منهم (٨٣ ألف ذكور، ٧٤ ألف إناث). وبلغ العدد التراكمي للمتسربين من المرحلة الأساسية ١٢٠ ألف طالب وطالبة، منهم (٦٩ ألف ذكور، ٥١ ألف إناث). وبلغ العدد التراكمي للمتسربين من المرحلة الثانوية ٣٧ ألف طالب وطالبة، منهم (١٤ ألف ذكور، ٢٣ ألف إناث). وتجدر الإشارة أن المتسربين من المرحلة الأساسية الدنيا، غالبيتهم يرتدون إلى الأمية، مما يرفع من معدلات الأمية ويفاقمها، بدلاً من الحد منها. بلغ عدد الطلبة المسجلين لنيل شهادة البكالوريوس في الجامعات الفلسطينية التقليدية ٩٤,٦ ألف طالب وطالبة في العام ٢٠٠٩، منهم ٥١,٧ ألف طالبة، ونسبتهم ٥٤,٦٪، فقد فاق عدد الطالبات عدد الطلبة الذكور. أما عدد الطلبة المسجلين في الدراسات العليا ٥,٢ ألف طالب وطالبة، منهم ٢,٢ ألف طالبة ونسبتهم ٤٢,٤٪.

هذا التحسن والإرتفاع في أعداد الإناث المتحققات بالجامعات، لا يقابله تحسن

كليم والمشاركة في الحياة العامة

خاص - صوت النساء

نسبة مشاركة المرأة بنسبة ٧,٥٪ في هيئات منظمة التحرير الفلسطينية في مؤسسة المجلس الوطني الفلسطيني، من بين عدد أعضاء البالغين ٧٤٤ هناك ٥٦ عضو من النساء. أما في المجلس المركزي فعدد النساء ٥ من أصل ١٢٤ عضواً بنسبة ٤٪. أما مشاركة المرأة في المفاوضات، فقد كانت مغيبية في مفاوضات الوضع الدائم، وعلى صعيد تعيين النساء في المجالس البلدية والقروية ولجان المشاريع، فقد بلغت ١٥ امرأة من أصل ٣٠٥٥ بنسبة ٠,٥٪ في العام ١٩٩٧، ارتفع العدد في نهاية العام ١٩٩٩ إلى ٤٠ امرأة من أصل ٣٦٨٠ بنسبة ١٪، وارتفع العدد مرة أخرى في العام ٢٠٠٠، ليصل إلى ٦٣ امرأة مقابل ٣٥٩٧، بنسبة ١,٧٪. وهذا الارتفاع بسبب قانون الانتخابات الذي فرض كوتا نسائية في الانتخابات المحلية والتشريعية.

مشاركة المرأة في الانتخابات التشريعية أو في الانتخابات للمجالس البلدية والقروية، لها اعتبارات مختلفة، منها الأسرية والفتوية الحزبية والعشائرية والجهوية، بالإضافة إلى الاعتبارات الثقافية. بالتالي ليس للمرأة الفلسطينية مطلق الحرية في اختيار خوضها للانتخابات، فليها أن تحصل على الموافقة المبدئية من الأهل والعشيرة، ليس من ناحية الحصول على أصواتهم، بل من ناحية إعطائها الضوء الأخضر لخوض الانتخابات باعتبارها امرأة، ومن المستحيل أن تخوض التجربة دون موافقة زوجها أو أولادها أو ولي أمرها، إلا إذا ركبتها نزع التمرد على الأسرة، والتي عواقبها وخيمة.

سابعاً: مؤشرات وتحديات في تخفيف تائيد الفقر في المجتمع الفلسطيني

تتميز المرأة الفلسطينية بهشاشة وضعها في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة، ليس من ناحية مستوى تعليمها بالمقارنة مع الرجل، على العكس من ذلك فإن تعليم المرأة الفلسطينية يفوق في كثير من التخصصات تعليم الرجل. وكما ذكرنا سابقاً، فإن الالتحاق بالتعليم لدى الفتيات يفوق الفتيان في التعليم الثانوي والجامعي. التمييز يكمن بحق المرأة الفلسطينية في المساواة فيما يتعلق بتوزيع ثمار التنمية، المساواة في الحصول على فرص العمل وحالات الإقصاء عن بعض الأعمال، المساواة في الأجر، بالإضافة إلى القيود الاجتماعية والثقافية التي تكبلها باعتبارها امرأة. أظهرت مؤشرات الفقر التي أصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني كما يلي:

شكلت الأسر التي ترأسها إناث ٧,٨٪ من الأسر الفلسطينية في العام ٢٠٠٦، إلا أنها تشكل ما نسبته ٩٪ من الفقراء، كما تظهر مؤشرات الفقر، بصرف النظر عن المقياس المستخدم في قياس مؤشرات الفقر، أن الأسر التي ترأسها إناث أكثر عرضة للفقر مقارنة بالأسر التي يرأسها ذكور. فقد أظهرت المؤشرات أن نسبة الفقر وفقاً لأنماط الاستهلاك، بين الأسر التي ترأسها إناث قد بلغت ٣٥,٦٪ مقابل ٣٠,٣٪ للأسر التي يرأسها ذكور، في حين بلغت ٦٥,٢٪ مقابل ٥٦٪ وفقاً لبيانات الدخل للأسر الفقيرة التي ترأسها إناث، تشكل إحدى الجهات الرئيسية التي تتلقى المساعدات، وفي حال انقطاع هذه المساعدات يؤدي إلى انكشاف هذه الأسر وغرقها في دوامة الفقر. توجد علاقة وثيقة بين الفقر والنوع الاجتماعي، وخاصة في انكشاف ومحدودية قدرة النساء على الحصول على فرص متكافئة في العمل وفي الأجور والمناصب. فالنساء هن أكثر عرضة لحالات الإقصاء عن العمل، أو التركيز في قطاعات عمل محددة، أو الالتحاق بقائمة العاطلين أو الباحثين عن عمل، أو الذين يعانون من فقر مدقع.

التوصيات العامة لتمكين المرأة الفلسطينية

في مواجهة التحديات

مواجهة التحديات التي تعترض المرأة الفلسطينية وتمكينها وتعزيز دورها في الحياة العامة، يتطلب توعية وتمكين النساء نحو حقوقهن ودورهن في المجتمع، والعمل على ما يلي:

تطبيق كافة المواثيق والمعاهدات التي تخص حقوق المرأة، والملتزمة بها السلطة الوطنية، وتغيير القوانين المحلية بما ينسجم معها.

تميز إيجابي لصالح النساء في الوظائف العليا.

المساواة بين النساء والرجال في الحقوق النقابية في القطاع العام والأهلي والخاص، وبالأخص إدراج علاوة الأبناء للنساء في الوظيفة العمومية.

ضمان وجود سياسات تعليم تشجع التوزيع والتنوع في تعليم الفتيات وخاصة التعليم العالي.

سياسات تشجع الفتيات على الالتحاق بالتعليم المهني والتنوع في تخصصاته.

تحسين البنية التحتية للمراكز التعليمية من ناحية النوع الاجتماعي.

الاهتمام بمختلف وسائل الإعلام والمنابر الدينية، ووضع برامج توعوية وخطاب إعلامي مدروس، يهدف إلى تمكين المرأة، ووضع أولويات المرأة الفلسطينية في قمة اهتمامات المجتمع.

إعادة النظر في مناهج التعليم الفلسطينية ونظم التعليم، بحيث تستجيب للنوع الاجتماعي، وتؤسس لجيل واع للأدوار الاجتماعية ولحقوق المرأة.



النساء خارج القوى العاملة مجموعة غير متجانسة، وأنها تختلف باختلاف الجغرافيا والمؤشرات الاجتماعية الأخرى، على سبيل المثال النساء في المدن غالباً يتقبلن على العمل إذا توفر لهن عمل مناسب وأجر مناسب، بعكس الحال في الريف، الذي يتطلب الانتقال للمدن للعمل، أما إذا توفر عمل في المنطقة الريفية، ففي أغلب الأحيان من الممكن أن يقبلن على العمل.

تتشرك المرأة في الوزارات والمؤسسات الحكومية في السلطة الفلسطينية، بنسبة لا تتجاوز ١٥٪، إن استعراض أوضاع النساء العاملات في النشاط التعليمي في المدارس، بمختلف المجالات والمؤسسات، يبين أن أعداد المعلمين والمعلمات تقريباً متساوية، مع زيادة طفيفة لصالح المعلمات، باستثناء رياض الأطفال، الغالبية العظمى من معلمات. نسبة العاملات في الجامعات ٢٣,٢٪، وفي كليات المجتمع ٢٣,٣٪.

بالنسبة للمهن والتخصصات، لا تزال المرأة متخلفة عن الرجل في أغلب المهن، إن مهنة التمريض أكثر المهن جذبا للنساء الفلسطينيات، ونسبتهن ٦٣٪ من مجموع العاملين في هذه المهنة، تليها مهنة الصيدلة، ونسبتهن ٥٢٪، ونسبة الرجال ٤٨٪. أما مهنة الطب البشري، لا تتجاوز نسبة الطبيبات ١٧٪، بالمقارنة مع الأطباء والبالغ ٨٣٪، كذلك مهنة طب الأسنان، تبلغ نسبتهن ٢٣٪، والرجال ٧٧٪. أما بالنسبة لمهنة القضاة، لا تتجاوز نسبتهن ١٢٪، فالرجال هم الذين يتولون القضاء في فلسطين وكذلك المحاماة.

التحدي القائم من أجل تمكين المرأة الفلسطينية للمشاركة في العمل، وفي مختلف أنواع الأنشطة الاقتصادية، يكمن في توسيع فرصهن في المشاركة في عمل مأجور. لأن مشاركتهم هي مساهمة في التنمية الاقتصادية، ومطلباً هاماً في عملية التنمية الشاملة.

سادساً: مؤشرات وتحديات في مشاركة المرأة الفلسطينية في صنع القرار ورسم السياسات

كفل القانون الأساسي وقانون الخدمة المدنية مبدأ المساواة بين الموظفين في مجال التوظيف في الوظائف العامة، ومبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بين الموظفين حسب فئاتهم ودرجاتهم في السلم الوظيفي. إلا أنه من الناحية العملية، يلاحظ وجود خروقات كثيرة من قبل مسؤولي الوزارات والهيئات العامة في السلطات الثلاثة (التشريعية، التنفيذية، القضائية)، حيث مظاهر التمييز والمحسوبية في الوظيفة العامة لصالح الذكور على حساب الإناث، وهذا يكرس الفجوة الواسعة بين القوانين والتطبيق العملي على أرض الواقع. فيما يلي عدد النساء اللواتي يشغلن مناصب في صنع القرار الفلسطيني:

على صعيد المناصب السياسية العليا، فقد تبوّأت خمس نساء منصب وزير في الحكومة الثالثة عشر، وهي وزارة التربية والتعليم العالي، وزارة السياحة، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الثقافة، ووزارة شؤون المرأة.

ونسبة النساء اللواتي شغلن منصب سفير للحكومة الفلسطينية ٧,٤٪، أما على صعيد الوظيفة العمومية، حيث بلغت نسبة القاضيات ١١,٢٪، ومنصب مدعي عام ١٢,٢٪. وموظفات بدرجة مدير عام ١١٪، ودرجة وكيل مساعد ١٦٪، ونسبة النساء في المجلس التشريعي ١٢,٩٪. كما شكلت النساء في الوظيفة العمومية للقطاع العام ما نسبته ٣٧,٥٪.

تضرراً من الطالبات، لخوف أهلهن من تعرضهن للأذى على الحواجز. كما أن جدار الفصل العنصري الذي تواصل سلطات الاحتلال ببناءه، أثر بشكل سلبي على التعليم، حيث أظهرت نتائج دراسة نفذها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام ٢٠٠٤، أن ٣,٤٪ من الأفراد الفلسطينيين في التجمعات التي تأثرت بالجدار، قد تركوا التعليم بسبب الوضع الأمني وجدار الفصل، (٥,٣٪ يقيمون غرب الجدار و٣,١٪ يقيمون شرق الجدار)، فيما يلاحظ أن ٢٦,٠٪ من الأفراد الفلسطينيين الذين تركوا التعليم في التجمعات التي تأثرت بالجدار، قد تركوا التعليم بسبب الوضع الاقتصادي المتردي لأسرهم، (٣١,٧٪ غرب الجدار و٢٥,٢٪ شرق الجدار).

أفادت نتائج الدراسة، أن ٨١,٥٪ من الأسر الفلسطينية في التجمعات التي تأثرت بالجدار، والتي لديها أفراد ملتحقون بالتعليم العالي، اتبعوا طرق بديلة للوصول إلى الجامعة / الكلية كطريقة للتأقلم مع الصعوبات التي تواجههم، (٨١,١٪ غرب الجدار و٨١,٦٪ شرق الجدار)، و ٨١,٠٪ من الأسر اضطر أفرادها للتعتيل لعدة أيام عن الجامعة / الكلية بسبب إغلاق المنطقة، (٧٧,٩٪ غرب الجدار و٨١,٦٪ شرق الجدار).

خامساً: التحديات المرتبطة بمشاركة المرأة الفلسطينية في العمل والحياة الاقتصادية

على الرغم من وجود قوانين ومواثيق تعطي المرأة الفلسطينية حقوقها الاقتصادية والمشاركة في قوة العمل، إلا أن تنفيذ هذه القوانين تعطي مؤشراً واقعياً على مدى مساهمة المرأة في التنمية، ومكافحة الأسباب الحقيقية وراء الاستثناء الاقتصادي الذي تعاني منه. فيما يلي أهم المؤشرات والتحديات التي تواجه المرأة الفلسطينية في سوق العمل، والمشاركة في الحياة الاقتصادية:

تظهر نتائج مسح القوى العاملة الفلسطينية، الذي نفذها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٨ / التقرير السنوي لعام ٢٠٠٩، حول علاقة المرأة الفلسطينية بسوق العمل وعدد سنوات دراستها، فيما يلي أهم النتائج:

الغالبية العظمى من النساء الفلسطينيات في سن ١٥ سنة وأكثر، اللواتي عدد سنوات دراستهن ١٢ سنة وأقل، أي من (١٢-٠) سنة هن خارج قوة العمل، ونسبتهن ٩٠٪، نسبة لا تتجاوز ١٠٪ منهن داخل قوة العمل. نسبة الرجال من هم خارج قوة العمل لا تتجاوز ٤,٢٪ عند هذا المستوى الدراسي. أما نسبة النساء اللواتي هن خارج قوة العمل، وعدد سنوات دراستهن ١٣ سنة وأكثر، أي مرحلة التعليم العالي، بلغت ٥٨٪، ونسبة من هن داخل قوة العمل ٤٢٪. نسبة الرجال من هم خارج قوة العمل ٣٣٪ عند هذا المستوى الدراسي. يلاحظ من هذه البيانات، أنه كلما زادت عدد سنوات دراسة المرأة الفلسطينية وخاصة التعليم الجامعي أو كليات المجتمع، كلما زادت رغبتهم في الإنخراط في سوق العمل والعكس صحيح.

تظهر النتائج أن أكثر من ثلث النساء الفلسطينيات، اللواتي سنوات دراستهن ١٣ سنة وأكثر، والنسبة ٣٥٪، هن عاطلات عن العمل، في حين تنخفض النسبة لدى الذكور إلى ١٩٪. إن عزوف النساء عن الإنخراط في سوق العمل، لا يشكل مشكلة اختيارية في أغلب الأحيان، بل نتيجة مرتبطة بظروف السوق والعوامل الطارئة فيه للمشاركة النسوية، كما أن مجموعة

نسويات من الضفة وغزة يلتقين زهيرة كمال

الأمين العام للاتحاد الديمقراطي الفلسطيني «فدا»

رام الله - خاص



ونوهت المشاركات في اللقاء الى ضرورة أن يكون هناك خطاب نسوي موحد، ورؤية واحدة وتحديد الأولويات ما بين النساء بشكل عام، ما بين الضفة وغزة والقدس. فيما أشارت أخريات الى أهمية الانتباه الى النساء المهنيات، وإثراء أحزابنا وأطرنا النسوية بهؤلاء النسويات.

من جانبها شكرت زهيرة كمال طاقم شؤون المرأة على هذه المبادرة، التي أتاحت الفرصة للإلتقاء بالقيادات النسوية في غزة، وقالت: «وصولي الى أمانة حزب فدا هو استحقاق سابق لنضالاتي»، وكما قيل في مناسبة أخرى من قبل الزميلات، انني انتظرت اربعين سنة نضال حتى وصلت الى موقعي الحقيقي، نحن النساء نتأخر في وصولنا الى هذه المواقع»، وأضافت كمال: «على المرأة أن تتقن فن العبور، حتى يسجل تاريخها أنها موجودة، وليس اتقان فن العبور هو المشكلة، لكن المشكلة الأصعب أننا نضطر الى العبور عبر حواجز زجاجية غير مرئية، حواجز لها علاقة بالمفاهيم والتطبيقات، فعندما نتقدم المرأة للوصول تجد العديد من المعوقات».

ونوهت كمال الى أنه منذ سنوات كنا نطرح كونا للنساء في اللجنة المركزية للحزب، لكن لن نستطيع أن نطالب بمواقع للمرأة إذا لم تكن موجودة في القاعدة من الأصل، وأشارت كمال، الى أن الحزب طرح مشاركة المرأة بنسبة ٥٠ بالمائة، والآن تصل مشاركة النساء الى ٣٩٪ في اللجنة المركزية، وأقر الحزب دورتين للأمين العام، وهنا يكون تداول السلطة وفرص تتاح للأخريين للوصول، الى جانب أن يكون ٥٠٪ للشباب في داخل الحزب وفي المكتب السياسي هناك شباب، هذا التغيير والحراك في حزب فدا عمل حراكاً في المجتمع، وأن تأخذ المرأة موقعها.

ووعدت كمال قائلة: «سأبذل جهدي وسأناقل العمل المؤسسي الى عمل الحزب، بحيث يعمل عبر طريقة مأسسة، ونحن الآن مقبلين على انتخابات محلية وبلدية، وهنا أهمية أن يكون لنا كمنهج دور على الأرض، ونساعد في تمكين قيادات نسوية، وأن لا نترك وصول النساء للصدقة أو للعمل الفردي».

وأكدت كمال على أهمية تطوير الخطاب النسوي الموحد للنساء الفلسطينيات، وتطوير هذه العملية عبر خطاب يدعو الى المساواة الحقوقية.

التقى عدد كبير من ناشطات الحركة النسوية الفلسطينية، والاتحاد العام للمرأة يوم ٢٥ نيسان في مقر طاقم شؤون المرأة، وعبر الفيديو كونفرانس زهيرة كمال، الأمين العام للاتحاد الديمقراطي «فدا»، جاء هذا اللقاء من أجل التهنئة للسيدة زهيرة لانتخابها أميناً عاماً للحزب، ومن أجل مناقشة أهم القضايا النسوية، التي تأمل الحركة النسوية أن تتبناها في موقعها الجديد، وبشكل يدعم المرأة الفلسطينية في المرحلة القادمة.

حيث رحبت سريدا عبد حسين مديرة الطاقم بالسيدة زهيرة كمال وبكافة المشاركات في اللقاء، ونوهت الى أن وجود السيدة زهيرة في هذا المنصب يشكل نموذجاً للحركة النسوية، الذي سيكون له انعكاس في الواقع السياسي الفلسطيني، عبر عكس الحركة النسوية ورسالتها في تعميم مفاهيم النوع الاجتماعي وحقوق المرأة في كافة المستويات السياسية، فهذه النماذج لم تأت إلا بعد كفاح وإصرار ونضال، للوصول الى هكذا منصب.

ورحبت المشاركات بالنهج الديمقراطي في حزب «فدا»، وترسيخ مبادئ الديمقراطية داخل الحزب، من خلال تداول المنصب عبر آلية الانتخاب، وهذا يشكل نموذجاً لكافة الأحزاب التقدمية للإقتداء بالاتحاد الديمقراطي الفلسطيني «فدا».

نادية أبو نحلة، أشارت الى أن النساء يقدمن العديد من الاستحقاقات، وعبرت عن فخر الحركة النسوية بها كأول أمين عام لحزب سياسي فلسطيني، والذي تأمل الحركة النسوية ان يكون لهذا الموقع تأثير إيجابي على حقوق النساء، ودعم مطالب الحركة النسوية، وتحريك الموقف النسوي الجامع تجاه العديد من القضايا، فالنساء يوحدن الوطن، فنحن رمز الوطن الحقيقي، حيث المرأة تستطيع الإنطلاق الى المهمة الأولى وهي إنهاء الإنقسام السياسي الفلسطيني، وأهمية أن يكون هناك خطوات عملية لعمل مبرمج واستراتيجية حقيقية لوجود المرأة في المجتمع بشكل عام.

فوصول السيدة زهيرة الى هذا المنصب مهم، من أجل تعزيز دور المرأة ومساندة مطالبها، فالمسؤولية الآن مشتركة، مسؤولية حزبية ونسوية في آن واحد، مسؤولية بأن تكون المرأة ممثلة في كل الحوارات القادمة وفي كل ما هو وطني، ومشاركة المرأة في صنع القرار عبر ممارسة جديدة، من خلال وصولها لمواقع متقدمة.



نساء وأخبار

قانون سوري يسمح بمساواة المرأة بالرجل في الإرث والوصية

٥ سوريا: نجحت الطوائف المسيحية الشرقية في سوريا، بتمرير قانون يسمح بمساواة المرأة بالرجل من حيث قضايا الإرث والوصية. وأصدر الرئيس السوري بشار الأسد المرسوم رقم (٧) بتاريخ الحادي عشر من كانون الثاني الماضي، والذي صادق بموجبه على الأحكام المتعلقة «بالإرث والوصية الخاصة بالطوائف المسيحية الشرقية، مع تعديل بسيط على أحكامه، يتعلق بأيلولة تركة من لا وارث له من المسيحيين إلى الخزينة العامة». وبموجب هذا المرسوم «أصبح بإمكان المحاكم الروحية، تنظيم وثيقة حضر الإرث والوصية بالنسبة للطوائف المسيحية، كما هو حال الطوائف المسيحية الغربية، وباتت المرأة المسيحية تتساوى مع الرجل في مسألة توزيع الإرث، كما أصبحت الوصية بمقدار النصف بعد أن كانت تخضع في السابق لما هو محدد في قانون الأحوال الشخصية العام بنسبة الثلث، وما زاد عن الثلث يتوقف على إجازة الورثة».

يذكر أن الأسد كان أصدر المرسوم رقم ٧٦ بتاريخ ٢٦.٩.٢٠١٠، قضى بتعديل المادة ٣٠٨ من قانون الأحوال الشخصية، حيث أضاف بموجب هذا التعديل إلى اختصاص المحاكم الروحية، الإرث والوصية اللتين كانتا من اختصاص المحاكم الشرعية.

ورحب عدد من رجال الدين المسيحيين بهذه الخطوة، ووصفوها «بالعصرية»، لأن المرأة اليوم تعمل الى جانب الرجل في كل ميادين الحياة وتنتج، ويجب أن يتم انصافها». وتشير الإحصاءات المتداولة الى أنه برغم تزايد تزييف الهجرة بين صفوف المسيحيين، كسكان أصليين في بلادهم سورية، إلا أن نسبتهم لا تزال تتراوح بين ٧ إلى ١٠٪ من أصل تعداد السكان، الذي يقرب من ٢٤ مليون نسمة.

جلد ست فتيات سعوديات

٥ السعودية: قال مسؤول أن ست يتيمات تتراوح أعمارهن بين ١٢ و١٨ عاماً، جلدن في السعودية، بعد إدانتهم بالإعتداء على مديرة دار اليتيمات التي يقمن بها. وجلدت كل فتاة عشر جلدات في سجن النساء في المدينة المنورة. وقال محمد العوض مدير عام العلاقات العامة في وزارة الشؤون الاجتماعية: «ما صدر بحق الفتيات هو حكم شرعي، صادر من المحاكم الشرعية، وليس للوزارة الحق أن تتدخل في أي حكم شرعي صادر من جهة قضائية». ولم يذكر تفاصيل عن الحكم، ولكن صحيفة عكاظ التي تصدر باللغة العربية، نشرت أن الفتيات أذن «بالتورط في أعمال شغب»، وهاجمن مديرة القرية.

وأضافت الصحيفة، أن الفتيات دافعن عن أنفسهن قائلات: «إنهن تعرضن لمضايقات من المديرة». وفي كانون الثاني ٢٠١٠، حكم على فتاة مراهقة بتسعين جلدة، والسجن لمدة شهرين، لإعتدائها على مديرة مدرستها، بقذفها بكوب في رأسها، لسحبها جهاز الهاتف المحمول الخاص بالفتاة.

وقال العوض أن وزارة الشؤون الاجتماعية، ستواصل رعاية اليتيمات الست بعد تنفيذ حكم الجلد. وأضاف: «ما تقوم به الوزارة وتعمل في سبيله، هو عمليات إعادة التأهيل والرعاية الاجتماعية لهؤلاء الفتيات، مما يدخل ضمن اختصاصاتها وواجباتها».

«الحرية والتنمية» تؤيد تولى المرأة والقبطي

رئاسة الجمهورية

٤ مصر: قال الدكتور إبراهيم جميل عويس، وكيل مؤسسي حزب الحرية والتنمية تحت التأسيس، إنه يسعى خلال الأيام القادمة لضم نخبة من مفكرى ومبدعى وفناني مصر للحزب الجديد، الذي انضم لتأسيسه نخبة من أساتذة جامعة الأزهر، بهدف تحقيق الاستفادة القصوى من خبراتهم.

وأضاف، أن الحرية والتنمية هو حزب الشباب في المقام الأول، وأنه لا يوجد تمييز بين عضو وآخر بسبب الدين أو الجنس أو النوع والعرق فالجميع سواسية، لأن الحزب يؤمن أن المصريين جميعاً سواسية، وأنه لا فرق بين مسلم وقبطي أو بين رجل وامرأة، فالجميع له كل حقوق متساوية وعليه نفس الواجبات، ومن هنا نقر أنه لا يوجد ما يمنع من تولى المرأة والإقباط رئاسة الجمهورية، والمناصب العليا في البلاد لأنهم جميعاً مواطنون قبل كل شيء. وأشار عويس أستاذ المخ والأعصاب في جامعة الأزهر، خلال المؤتمر للإعلان عن مبادئ الحزب الجديد: شعارنا هو «مصر الوطن ومصر المواطن»، لأن الوطن الحر الذي يتنسم أبنائه عيب الحرية والإخاء والمساواة يحيا بقيم عمادها الإخاء والإينار، ومؤكداً أن ثورة ٢٥ يناير نجحت في استعادة مصر، وإعادتها وإحيائها من جديد. وتابع، أن حزب الحرية والتنمية حزب سياسي مدني خدمي، حيث أن حرية الفرد كاملة في إطار ما كفلته الأديان السماوية، كما أنه حزب يعبر عن تطلعات وطموحات الشعب المصري الذي غابت عنه الكرامة، مستدركاً الحرية هي الكرامة، والكرامة لا تعرف لها ثمناً فهي أسمى الأثمان، خاصة بعد أن ادعى البعض من النظام البائد أنهم أبناء مصر، ثم أذاقوها مر العقوق.

وأوضح، أن ميزانية الحزب الإجمالية والمنصرف منها لن تكون حكرأ على أحد، أو على أشخاص بعينهم في الحزب، وإنما هي حق مكفول للجميع، للإطلاع عليها، فليس لدينا ما نخفيه ولن يكون لدينا ما نخفيه، وسيتم إتاحة الميزانية على شبكة المعلومات طوال ساعات اليوم، من منطلق مبدأ الشفافية.

وأشار إلى أن تمويل الحزب مصدره ذاتي، قائم في المقام الأول على ما يتم تحصيله من اشتراكات الأعضاء والتبرعات من المؤسسات والأفراد، بإيصال رسمي معتمد من الحزب.

وشدد عويس على ضرورة إنشاء صندوق قومي وطني عملاق لدعم مشروع النهوض القومي بالقطاع الصناعي والزراعي والعلمي، وكذا التكافل الاجتماعي لكبار السن والعجزة والأرامل والأيتام، والعمل على تشجيع الصناعة المحلية والقومية والنهوض بقطاع الزراعة والقطاع التعليمي.

كيف نفعّل قضايا المرأة إعلامياً؟!

محمود الفطافطة

لا يحتاج الأمر جهداً مضمناً للإدراك، بأن نصيب المرأة في الإعلام العربي والفلسطيني على وجه الخصوص، ليس على ما ينبغي أن يكون عليه، سواء أكان في المضمون والمحتوى أو في المشاركة واتخاذ القرار. ففي دراسة تحليلية للبحوث الصادرة عن المرأة العربية والإعلام، من عام ١٩٩٥ ولغاية ٢٠٠٥، (دراسة أعدتها مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث: كوثر، ٢٠٠٦)، تبين أن نحو أربعة أخماس ما يقدم عن المرأة في وسائل الإعلام، هي صور سلبية تقليدية، وأن هذه المرأة تُصور على أنها: فاسدة الأخلاق والعقل والطباع وضيقة الأفق، مثيرة الجنس، مادية وانتهازية، زوجة وأم ورببة بيت لا تعمل، إضافة إلى كونها أختاً أو ابنة تدور في فلك الرجل، ولا يعنيتها الشأن العام. وتُجمع البحوث على أن وضع الإعلامية العربية في عملها، لا يتفق أبداً مع قدراتها المهنية والتزامها وموضوعيتها.

في مقابل ذلك، فإن للمرأة العربية نصيب من الإيجابية في هذا الإعلام، حيث يمكن إجمالها في أن: المرأة عاملة وقادرة على القيادة، مشاركة في الشأن العام، متعلمة ومتفوقة، ذات أخلاق عالية ومناضلة.

إلى ذلك؛ فإن وسائل الإعلام العربية لا تلبّي حاجات المرأة، ولا تساعد على التأقلم مع محيطها، وأن بعض هذه الوسائل لا تنشر مواضيع عن المرأة أبداً، وأن معظم هذه الوسائل تعالج قضايا المرأة، باعتماد الخبر دون الأجناس الصحفية الأخرى، وإن كانت هناك وسائل تسعى أحياناً إلى تقديم صورة متوازنة عن المرأة، إلى جانب كل ذلك؛ فإن أغلب وسائل الإعلام، تفتقر إلى استراتيجيات واضحة في التعامل مع قضايا المرأة، وبعضها يلعب دوراً رجعيًا ضد المرأة عن قصد.

وبخصوص الإعلام الجديد، فإنه رغم أن الإنترنت تمنح المرأة أدوات جديدة للمشاركة في الشأن العام، إلا أن الإنترنت لخضوعه لمنطق السوق، يمكن أن يرسخ صورة نمطية إضافية عن المرأة، إلى جانب الفجوة القائمة بين النساء والرجال في مجال الإعلام الجديد، إذ تمثل النساء ٦٪ من مجمل مستخدمي الإنترنت في العالم العربي. وإذا كان الإعلام يساعد أساساً على التأقلم مع المحيط، فإن النساء سيظلن مع الإنترنت أقل قدرة على التأقلم مع محيطهن.

وعندما نتحدث عن آليات وطرق الخطاب الإعلامي العربي نحو المرأة، نجد اتجاهات ثلاث، وسائل تحدثت عن الجمهور: هذه الآلية تؤكد أن صورة المرأة في الصحف، هي الصورة المتداولة عند الناس، دون أن تسألهم عن تلك الصورة.

بكلمات أخرى: الرأي العام غير موجود، والمشهد النسوي في حالة التغيب والإقصاء الكلي. أما الاتجاه الثاني، فهي وسائل تحدثت مع الجمهور عن طريق استنطاقه في استمارة وغيرها، ورغم أهمية ذلك، إلا أن الواقع الحقيقي للمرأة تشوبه الضبابية والغموض، وبالتالي الصعوبة في منح الحقوق والعلاج المطلوب. أما الاتجاه الأخير، فيتمثل في إعطاء الكلمة للجمهور، هذا العمل هو الأصح والأقرب إلى الحقيقية لصوت المرأة، والتعبير عن مطالبها ونيل حقوقها، فاعتماد المقابلات المطولة أو فرق النقاش المركزة، تمكن الباحث أو الإعلامي من الحصول على معلومات أوفر وأدق.

في ظل هذا المشهد العام، نود قبل أن نقل مقالنا، التطرق إلى أهم التوصيات أو المقترحات التي من شأنها تفعيل قضايا المرأة إعلامياً. وأهم هذه التوصيات الآتي: تقديم صورة متوازنة عن المرأة، تأهيل الإعلاميات، الزيادة في المواد والمجالات المخصصة للمرأة، وضع سياسات إعلامية للنهوض بالمرأة، رصد صورة المرأة، ضرورة توعية المرأة، دعم الإعلاميات، تهيئة الأعمال الصحفية الجيدة وإجازتها، تمكين النساء من المعلومات ودعم وصولهن إلى التكنولوجيا الجديدة، بلوغ مراكز قيادية، إشراك الإعلاميين في دعم قضايا المرأة، الاهتمام بكل الفئات النسائية، تنوع الأجناس الصحفية، تغيير المناخ الفكري، تفعيل القوانين، مطالبة وسائل الإعلام بتقديم حلول لمشاكل المرأة.



المرأة في الفيسبوك

علاقات سلعية، رقابات غامضة وتفاعل بلا فاعلية

قراءة: محمود الفطافطة

أشارت الدراسة إلى أن عدداً من النساء يشعرن بأنواع مختلفة من الرقابات أثناء دخولهن واستخدامهن لـ face book. ومن هذه الرقابة: رقابة ذاتية، رقابة اجتماعية، رقابة أمنية، رقابة سياسية، رقابة أخلاقية ورقابة دينية. وتبين الدراسة أن الرقابة الذاتية هي النوع الأكبر والأخطر، وأنهن لا يستطعن أن يتصرفن بحرية كاملة في الكتابة ونشر الصور وكتابة التعليقات، بمعزل عن محيطهن الذي يضع محظورات كثيرة.

حرية ولكن!!

ورأى الباحث، أن «ما لمسه في المقابلات، أن الجميع في البداية يرون في فيسبوك مساحة حرية جديدة للمرأة، وتحدثت المحاورات عنها بارتياح شديد، لكن مع الأسئلة وتحليل الانطباعات والتبعات التحليلية والحوارية، يبدأ الاندفاع للفيسبوك بالتراجع، وتدرج المحاورات بالتحقق أن الموضوع ليس بهذه البساطة».

وقالت بعض المحاورات أنهن لا يستطعن تجاوز الحدود الدينية، وإنهن معنيات بالرقابة الدينية، وقالت: «لأنها أحياناً يتمنع الناس من الغلط»، وقالت إحداهن، رغم أنها غير متدينة، أن الرقابة الدينية تظل إحدى أوجه الحماية للنساء، سواء في الواقع أو في الفيسبوك، وإنها معنية ببقاء هكذا رقابة.

دعوة للتغيير

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن الهيمنة الذكورية مؤبدة، ولا يفككها الاختراع العلمي أو المستجدات التكنولوجية، وهو ما يستدعي أن ترافق هذه الاختراعات قراءة المتغيرات في العلاقات بين الرجال والنساء. وتحليل سلوك ونقد طرق الإنتاج البشري للتواصل، ليكون أكثر توازناً وأكثر معرفة ووعياً بفكرة المساواة، وإلغاء مقاصد الإتياع والسيطرة، التي تنتجها السلطات والقوى المهيمنة والأفراد السائدين في كل المراحل. وكذلك، فقد خلصت الدراسة، إلى أن الفهم للمستجدات التقنية الذي يظهر من خلال تقييم النساء للفيسبوك، يشير إلى صعوبة التغيير، في ظل أن النساء صاحبات القضية منبهرات بالاختراع الجديد وطرق التواصل الجديد، وأن الدافعية النسوية وآية أساسيات أخرى للتمكين الذاتي أو الجماعي، ستكون صعبة التحقيق، وهذا يدفع إلى هيكل جديد من الاعتراف بالقائم والسائد من علاقات، ولا يبعث بأية بارقة أمل عن تحول اجتماعي في العلاقات بين النساء والرجال.



أشارت دراسة إلى «أن الفضاء الإلكتروني الجديد، كما يتم إنتاجه وكما هو حالياً، هو أقرب إلى كل أنواع علاقات القوة التقليدية، فيه أقوى مسيطرون وفيه ضعفاء تابعون، رغم كل ما يساق من حديث عن تحرر ووصول وانفتاح علاقات بين الأفراد».

وأظهرت الدراسة المعنونة بـ «المرأة في الفيسبوك: علاقات سلعية ورقابات غامضة وتفاعل بلا فاعلية»، أعضائها الإعلامي والباحث صالح مشاركة»، أنه من خلال التحليل، تبين خوف المستخدمين والمستخدمات من رقابات تقليدية، ومن تحجب المستخدمين باستخدام صور الممثلات بدل صورهن الحقيقية، إلى جانب خضوع كافة السلوكيات والعلاقات إلى تصنيف مبني على الجنس في المواعيد والمراسلات والألعاب والتسليلات، التي تعطي هذا الواقع طابعه الأعم والأشمل. كما أن تفوق الجانب العائلي على الاستخدام، يشير إلى عودة الطابع التقليدي لأدوار النساء الرعاوية والأمومية.

خصوصية وانكشاف

وتؤكد الدراسة على وجود ثلاثة مستويات للخصوصية في الفيسبوك، أولها الخصوصية في مواجهة التطبيقات، بما يحدد مستوى تعامل التطبيقات مع معلومات المستخدم. وهناك أيضاً الخصوصية في مواجهة الأعضاء؛ فقد يكون المستخدم عضواً في أكثر من دائرة تشبيك. وقد تكون الخصوصية هنا تحراً من كل أنواع السلطات، ولكنها في المقابل لا تحمل أي مسؤولية، ويترك فيها الفرد المستخدم بلا أي مسؤولية أو رقابة على ما يتعامل فيه من استهلاك اجتماعي، قد يطال قيم وأخلاق فعاليات الاتصال الاجتماعي.

وتضيف الدراسة: «ورغم أن برمجيات الموقع توفر خصوصية كاملة للمستخدمين، إلا أن هذه الخصوصية ما زالت غامضة، حيث يمكن الاطلاع على مشاركات وصفحات المستخدمين على مواقع بحث مثل غوغل. كما أن الخصوصية غير محمية بالكامل، وبإمكان أي مستخدم أن يبعث برسالة إلى أي مستخدم آخر، حتى لو كان هذا الآخر قد أغلق حساب خصوصيته».

دوافع واهتمامات

تحاول الدراسة قراءة دخول النساء الفلسطينيات، لما يطلق عليه حديثاً الإعلام الجديد المتعلق بمواقع الكترونية عامة، حول التفاعل الاجتماعي مثل الفيسبوك وتويتر ويوتيوب وماي سبيس وغيرها. وتهدف الدراسة إلى الوصول إلى المساحات التي تدخلها النساء في هذا النوع من الإعلام الجديد، ومعرفة اهتماماتهن وتحليل دوافعهن واحتياجاتهن. وتحاول الدراسة نقد محتوى ومضمون الأداة الإلكترونية الجديدة، ومدى ملاءمتها لاحتياجات النساء. وقدرة النساء على التحرك فيها بحرية دون تعقيدات الخاص والعام، حسب الفهم النظري التقليدي للمجال الخاص والمجال العام. وتوضح الدراسة أن انعزال الناس رغم كثافة الاتصال، يشير إلى انعزال ذات الفرد، رغم انغماسه الشديد في ازدحام إلكتروني كبير. هذا الاتصال المكثف (وفق الباحث) يلغي إمكانية التقاء الفرد بذاته، وسيظل الفرد رجلاً أو امرأة، في ولع اتصالي بالآخرين وبعوالمهم، التي تسود فيها المتعة والاستهلاك المادي للأشياء، وليس الإنتاج الذهني والفكري للأفكار والعلاقات الجديدة.

ولكثافة الموضوعات والمعطيات التي اشتملت عليها الدراسة، سنركز هنا، على النتائج التي تمخضت عنها مقابلات الباحث مع عينة المستخدمين للفيسبوك. ومن أهم المعطيات في هذا الإطار، ما ترتب على الرقابة، حيث

لمستقبل أفضل لأطفالنا فلنوقف العنف ضدهم

كميل أبو شامي

النفوس، وحدثت كسور وخلوع وتشوهات. وأكدت دراسات ألمانية، أن العنف ضد الأطفال لا يؤثر بالسلب على نفسيتهم فقط، بل يزيد من خطر إصابتهم بأمراض جسدية فيما بعد. وقال البروفيسور الألماني يوهانيز كروزه، خلال المنتدى الألماني للطف النفسية في مدينة آيسن، إن الطفل الذي تساء معاملته في سن مبكرة، أو يعتدى عليه جنسياً، يصبح أكثر عرضة فيما بعد للإصابة باضطرابات جسدية مؤلمة، وبعض أمراض القلب أو السكر. كما فسر الأطباء ارتفاع نسبة خطر الإصابة بأمراض جسدية لدى الأطفال، جراء المعاملة السيئة لهم بتغير أسلوب حياتهم سلباً بسبب هذه المعاملة، وحدثت ردود فعل هورمونية للطفل المعرض لضغوط نفسية ولالتهابات مزمنة، وأوضح د. كروزه أن «الكثير من الأطفال المصابين نفسياً، ينتهجون أسلوب حياة يمثل خطراً على حياتهم، حيث يلجأ الكثير منهم للتدخين، ويتبعون نظاماً غذائياً غير صحي ويتحركون أقل».

وذكرت دراسة أخرى أجراها باحثون في جامعة (نيوهامبشاير البريطانية) العام الماضي، على ٩٠٠ طفل، تراوحت أعمارهم بين السنة الأولى والرابعة، أن الأطفال الذين لم يتعرضوا للضرب من جانب آبائهم، أو تعرضوا له بشكل نادر، أحرزوا درجات أعلى في الاختبارات، بالمقارنة مع الأطفال الذين يتعرضون للضرب المتكرر.

ويمكن التقليل من وتيرة هذه الإعتداءات أو التخفيف من حدة أثرها على الأطفال، عن طريق قنوات اتصال مفتوحة طوال الوقت مع الوالدين، فالحديث مع أطفالنا حول كل المواضيع بدون استثناءات، هو من أهم الشروط للصحة النفسية السليمة عندهم، والسماح لهم بالحديث والحوار عما يراودهم ويدور في أذهانهم من أفكار وخواطر ومشاعر، وإعطاء شرعية لكل ما يريد الطفل أن يقوله أمام والديه، والاستماع إلى ما وراء الكلمات والمساءلة والاستفسار.

وحرمت المادة ٢٩ من القانون الأساسي المعدل للسلطة الوطنية الفلسطينية، تعريض الأطفال للضرب والمعاملة القاسية من قبل ذويهم، واعتبرت رعاية الأمومة والطفولة واجب وطني، وضمنت للأطفال الحق في الحماية من الإيذاء والمعاملة القاسية، وضمنت لهم الرعاية الشاملة وعدم الاستغلال لأي غرض كان، وعدم السماح بالقيام بأية أعمال تلحق الضرر بسلامة الطفل أو بصحته أو بتعليمه.

وطالبت المادة رقم ١٩ من اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عام ١٩٨٩، جميع الدول الموقعة عليها، باتخاذ التدابير التشريعية والاجتماعية والتعليمية الملازمة لحماية الطفل من كافة أشكال العنف أو الضرب البدنية منها أو العقلية، والإهمال أو أية معاملة تنطوي على إهمال وإساءة أو استغلال، بما في ذلك الجنسية منها، وهو في رعاية والديه أو الوصي القانوني عليه، أو أي شخص يتعهد برعاية الطفل.

مع حرص كل هذه المواثيق المحلية والدولية على رعاية الطفل وحمايته من أي أذى يصيبه، فهل لمؤسساتنا المعنية بحقوق الإنسان، العمل على تفعيل هذه المواد، من خلال تنظيم العديد من البرامج التثقيفية ذات الصلة، وحث جميع المؤسسات الرسمية والأهلية، على تطبيق ما ورد في القانون الأساسي واتفاقية حقوق الطفل في مجتمعنا، واتخاذ كافة الإجراءات المناسبة لحماية أطفالنا من عنف المجتمع، وخاصة عنف ذوي القربى.

خرج من البيت مسرعاً، تسمع صوت أنفاسه وكان شيئاً يلاحقه، يوزع نظراته في كل الاتجاهات، صراخ والده يزلزل المكان، يحاول هارباً أن يأخذ زاوية للاختباء بها، عليها تحميه من عنف والديه، ليجد من يشفع له، ألصق جسمه بجدار بجانب بيته، فانكمش خوفاً، ووضع يديه على وجهه إلى أن هدأ والده. اقتربت منه ليجيبني بدمعته: «أنا هربت منهم، يدهم يضربوني، أنا بكرههم». بهذه الكلمات بدأ الطفل علي، ابن الثالثة عشر من عمره حديثه معنا، ليضيف قائلاً: «كل ما أعمل شي بحملوني المسؤولية ويطلعوني غلطان، يضربوني، ولا يتوقف الأمر على الضرب فقط بل يقوموا بتوجيه الشتائم لي أمام الناس، وهذا الشي بيزعجني ويجعلني أخجل». ويستطرد في حديثه قائلاً: «أنا من خوفي منهم ما يعمل أي شي قدامهم، وما بحكيلهم شو بيصير معي في المدرسة، لأنهم بحملوني المسؤولية».

يعيش الطفل علي بين إخوانه الخمسة، الذين يكبرهم، وسط أسرة متوسطة الحال، وعلى قدر متوسط من التعليم، ويتعرض للضرب المستمر من والديه، يصل إلى حد الحرمان والتعنيف المباشر له أمام أقرانه.

يرى سمح سلمان، المرشد التربوي، أن الآباء والأمهات، يتبعون أساليب تربوية خاطئة، قد تصل إلى حد التشدد في تربية الأطفال، من بينها استخدام الضرب، معتبراً ضرب الأطفال يعد من أعنف صور تربية الأطفال، لما يسببه من آثار نفسية سيئة وضارة لنمو الطفل تربوياً، وبالتالي تنعكس سلباً على حياته عند الكبر.

وأضاف سلمان، أن قضية ضرب الطفل في حد ذاته، أمر غير مقبول، لما يولد لدى الطفل إحساس وشعور بأن والديه يضربانه، لأنه غير مرغوب فيه، ويحدث خللاً واضطراباً في التوازن النفسي للطفل، مؤكداً بأن التوازن النفسي للطفل لن يتوفر إلا من خلال دعم الوالدين لطفلهما، ومنحه دفقة من الحب والحنان. ويأتي ضرب الطفل من قبل الآباء والأمهات، نتاج إنفعال ينتاب أحد الوالدين، ويرتبط بمفهوم التملك لدى رب الأسرة، فالطفل ملك لأبيه، وأنه حر التصرف به، وكيفما يشاء ليحسن تربيته، وهذا ما يساعد في تفشي ظاهرة ضرب الأطفال من قبل ذويهم، ويعتبرها سلمان ما هي إلا محاولة التنفيس عن نفس الوالدين، من خلال ضربه لطفله، وليست نتاجاً لتقدير هادئة، تستهدف تحقيق هدف تربوي معين. موضحاً أن ضرب الطفل لا يحقق الهدف المنشود في تقويم سلوكه الخاطيء، بل إن ضربه يولد آثاراً نفسية سيئة لدى الطفل تضر بنموه التربوي، وأن ذلك يؤدي إلى افتقاره وحرمانه من حاجاته النفسية للقبول والطمأنينة والمحبة.

وأضاف سلمان أن الضرب لا يصحح الأفكار، ولا يجعل السلوك مستقيماً، بل يبعده عن تعلم المهارات الحياتية، ويجعل منه إنساناً عاجزاً عن اكتساب المهارات، ويزيد حدة العناء لدى غالبية الأطفال، ويحولهم إلى عدوانيين، ويولد كراهية لديه تجاه ضاربه، مما يقتل المشاعر الإيجابية، ويجعل الطفل يتجنب المبادرة خوفاً من العقاب، ويقوم بالعمل من أجل الكبار، وكلاهما انحرف عن دوافع السلوك السوي، الذي ينبغي أن يكون تابعا من داخل الطفل، إضافة لما يصاحبه من عواقب الإساءة الجسدية، التي قد تؤدي إلى حدوث عواقب عصبية مثل الإعاقات الدائمة نتيجة إصابات الرأس، والإساءة الجسدية تزيد احتمال معانات الأطفال من محاولات الانتحار والإصابات المقتتلة وتعذيب



جديد غزة نسويا

سماح الشيخ

الجهاز القضائي الغزي يمنع دخول النساء والفتيات المحاكم ودور القضاء دون ارتداء جلباب كامل. قبل ذلك كان المنع الذي طال غير المحجبات وألزم جميع المرتادات وضع حجاب الرأس، ما اضطر الكثير من المحاميات غير المحجبات لارتداء الحجاب لمزاولة عملهن، وحدا بالأخريات لترك العمل الحقوقي. أما التي تتوجه للقضاء مستغيثة من ظلم وقع عليها، فهي مرغمة ليس أمامها بديل.

طبعاً من الوارد جداً أن يوبخ محام مولته التي اختلف معها لدفاعه عن الخصم، لتشميرها عن جزء من ساعدها لا يتعدى عشرة سنتيمترات، وأن يبذل آخر محامية تقف ضده لوضعها الماكياج، حتى وإن كان الرجلان -في المثال الذي أجرؤ وأضر به- من أصحاب الخلق السيء والسمة غير الطيبة.

على المرأة أن تخاف وترتعد لمجرد كونها امرأة، وأن تبصم للرجل حامى الحمى بقوانينه، خوفاً من كونها مصدر فتنة!

مؤخراً تم منع الرجال بشكل مطلق من العمل كمصفي شعر للنساء في غزة! ويبدو أن هذا القرار تأخر بعض الشيء، مما يستوجب الانشراح والابتهاج لاستمرار عملهم السنوات الأربع الماضية!! قرار ديني لا يقبل الجدل، يقطع أرزاقاً ويدعم النظرة المجتمعية الغزية الأخذة في التزمّت. هذه البقعة الصغيرة العملاقة غزة، المحاصرة مادياً ومعنوياً وفكرياً، توغل في التفرد بتناقضاتها، وتسلم أكثر لغياب التعاطي العقلاني والاختلاف الفكري بين أفرادها. صدقوني ليس الأمر حنقاً محضاً مني على القرار المذكور، فلست من مرتادي «الكوافير» كثيراً. المناسبات السعيدة قليلة، وما يستوجب التواجد أقل، وحضورها إما نسائي خالص تختلف فيه طريقة الاستعداد، أو حضور مختلط نادراً ما يحدث، فلا يحبذ كشف شعر المرأة سواء محجبة أم لا.

الأمر يتجه للمزيد من السوء المبارك على مستويات جماهيرية عريضة، وليس فيما أراه تكريساً لمزيد من النقي المبارك أيضاً لهذه الغزة، واعتبارها تربة التطرف وموطن المشاكل ومجلب الهموم. ما يحصل هنا من ردة فكرية يستشري بشكل ملحوظ في عوالمنا الحديثة، حتى أن الكثير من الثورات العربية -على أهميتها- تكاد تصطبغ بهذه الردة! غير أن عوامل كثيرة يمكن أن تتضافر لتعزز التراجع كما يحدث في غزة، عوامل ليس من المستحيل أن تحدث في الضفة أيضاً.

في الأشهر الأخيرة تم حظر معظم الأنشطة الثقافية والفنية، باستثناء تلك المحظوظة التي تحظى بترخيص من وزارة الثقافة -غزة، وغالبيتها تحمل لونا واحداً من الفكر والتوجه. غير الملاحقة الشرطية التي طالت إعلاميات وناشطات ومثقفات في غير مناسبة، والتي استخدم فيها الضرب الجسدي لقمع تظاهرات سلمية أو إعتصامات أو غيره. ولا ننسى إنجازات الشرطة النسائية في غزة في هذا الصدد!

لعل هذا التوجه الفكري يجد له أنزاعاً وأفرعاً في أكثر من مكان ومجال. دائرة تنظيم الأسرة في عيادات لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين، بؤرة داعية لزيادة النسل لاعتبارات «فاني مباهي بكم الأمم»، ومن منطلق شعب الشهداء الذي يحتاج الكثرة العددية لممارسة (المقاومة). بعض العاملات في هذه الدائرة، تحرض السيدة المنتفجة من خدمات الوكالة صراحة، على السعي لإنجاب الولد، حتى وإن توالى المحاولات. كما قد نجد أخريات من خارج الدائرة: طبيبات أو إداريات، يتعاملن بطريقة مجحفة مع التي تقوم بتنظيم أسرتها بشكل يستنكره الجهل، كان تؤجل الإنجاب في بداية الزواج، أو تطيل (من وجهة نظرن) الفترة الزمنية بين كل حمل.

وارد جداً إذا لم تكوني محجبة، أن توفك إحداهن داخل عيادة الوكالة أو الحكومة أو في الشارع، وتحكك أو تسالك أو تنكر عليك ذلك. هذا إذا لم تنعتك بصفة مذمومة أو تشتمك أو تدعي عليك.

الشارع الغزي صعب حقاً. رغم أن حكومة غزة لم تصدر -ولا أظنها تفعل قريباً- أي قرار بوضع الحجاب على جميع الرؤوس الأنثوية المارة في الشارع، إلا أن المجتمع الغزي في هذه السنوات اقترب من إصدار أمره الناقد. المراسلة التلفزيونية أو الممثلة المسرحية أو حتى الباحثة الميدانية، التي قد يعرفها الكثير من الأشخاص المارة، عليها أن تتوقع أن يعايرها أحدهم بأنها معروفة، أو أن تسمع كلاماً يسيء للسمع ذاته، لمجرد أن اسمها متداول!

حالة لم تكن بهذا الإزعاج منذ سنوات، بل قبل أشهر. حالة مضجرة وجارحة تتفاقم مع تصاعد أزمات أخرى، يترأس الانقسام صدارتها. حالة تستشري بين العقول وأسلوب حياة ينتشر ويتكاثر وينجب مزيداً من الجهل مستسلماً لغياب الوعي، ودافعاً بالمرأة للجديد من القمع والاستلاب.



بنّتين من مصر

ديما أحمد صالح

شاب من شباب مصر الذين فقدوا الثقة والأمل في مصر، ولغى موضوع الزواج من حياته، خوفاً على أطفاله مما قد يحصل لهم في هذه الغاية. فتتوقع على نفسه وانعزل عن المجتمع، وجعل كتابة المقالات الأداة الوحيدة للتعبير عن رفضه للوضع القائم، فيصف المجتمع المصري بالمجتمع «المعفن»، الذي جعل شبابه بسبب البطالة والفقر، يخلع إنسانيته وكرامته.

صار الشاب بعد التخرج يُعاني من البطالة لسنوات عديدة، وسعيد الحظ من يجد عقد عمل في أحد بلدان الخارج، وبوظيفة لا تناسب تحصيله العلمي. ومع كل هذه الظروف، كانت النتيجة تأخر سن الزواج للرجل وبالتالي المرأة، مما انعكس في ظواهر أخرى مثل إنتشار الممارسات التي لا يتقبلها المجتمع الشرقي، من طبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة والزواج العرفي والمسيار الخ.. من هذه المسميات التي صنعها المجتمع بغرض تحسين صورة ما هو مرفوض أو مستهجن خاصة العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج.

في نفس الوقت، تتردد حنان على طبيبة نفسية، وتنضم إلى مجموعة علاجية مكونة من الفتيات اللواتي صارت قضية تأخر سن الزواج تُشكل هاجس مرضي لهن. تظهر مخاوف كل فتاة في هذه اللقاءات، فهناك من تتنازعها المخاوف من أن يمضي العمر فيها ولا تُجرب العلاقة الجنسية، وثانية تخشى ألا تسمع كلمة «ماما»، وثالثة أن ترى نفسها تفقد أفراد أسرتها واحداً تلو الآخر، ورابعة تُسيطر عليها الفكرة فتخسر حياتها العملية أيضاً، وخامسة تريد أن تتزوج لتحصل على مساحة من الحرية، خاصة أن للمرأة المتزوجة امتيازات لا يمكنها الحصول عليها طالما لم تحظ بلقب دمام.

تتم خطوبة حنان لأستاذ في جامعة الحقوق، وكذلك داليا والتي تُحطب لمهندس زراعي يعمل على أرض زراعية في منطقة نائية عن العاصمة. ويبدو أن الفرح يضيق ذرعاً بالفتاتين، فيتخلى عنهما. حينما يتضح أن خطيب حنان إنسان معقد نفسياً، حيث يطالبها بإجراء فحص عذرية، بحجة فقدانه الثقة في بنات حواء، ورغم الصدمة التي أصابت إبنة عمها داليا، وتوبيخها لها حينما قالت لها: «عمرينو ما يطمن»، إلا أن حنان تصرّ على إجراء الفحص إرضاءً لخطيبها.

رغم ثبات عذرية حنان، إلا أن شكوكه تُسيطر عليه، فيتخلى عنها. أما داليا، فيضطر خطيبها للهرب إلى قبرص، بسبب رفض المحكمة تمديد مدة القرض الذي حصل على الأرض من خلاله، تاركاً إياها في حالة من الصمت والذهول.

يحصل شقيق داليا على عقد في الخارج، فتقدم له الدعم المادي والمعنوي، حتى يعمل ويشعر أنه لا زال حياً. إلا أنه يحدث ما لم يكن في الحسبان، عندما تفرق المركبة «العبارة» التي تقل الكثير من شباب مصر الذين ضاقت بهم الحياة، فطرقوا جميع الأبواب، لكي يشعروا بإنسانيتهن، وما كانوا يعرفون أن للأسماك حياة كريمة أكثر منهم. يفرق معظم الشباب الذين كانوا على ظهر العبارة، بينما ينجو شقيق داليا ويعود إلى المنزل، لكن على كرسي متحرك.

تعود داليا وحنان بنفوس منكسرة إلى نفس الحياة، مع فارق إصابة الأخيرة بورم في منطقة الرحم يستدعي ضرورة إجراء عملية لإستئصاله، فتتوسل الطبيب أن يعطيها مهلة لسنة ونصف، لربما تتزوج وتنجب طفلاً. بينما تفشل داليا في أن تحصل على شهادة الماجستير، بسبب الأوضاع السيئة التي مرت، ولا تزال تمر بها.

تنتهي قصة الفتاتين وهما تجلسان على الطاولة في كافيتريا المطار، ساهمتين في البعيد، على أمل أن يتسم الدنيا لهما، فتجدان الحب والزواج. شاهدت الفيلم أربع مرات، وتأثرت أربع مرات، وظللت أفكر في الأحداث حتى هذه اللحظة، وسؤال يجول في خاطري، لو كتبت القصة امرأة، هل كانت الأحداث ستأخذ هذا المنحى؟ صحيح القصة تطرح مشاكل الفتيات وخوفهن من فوات قطار الزواج، وحاجاتهن العاطفية الإنسانية، لكن كان هناك مبالغ في الموضوع، فلقد سلط الضوء على فئة الفتيات اللواتي سيطر عليهن موضوع الزواج وشل تفكيرهن، في المقابل يوجد طرف غائب، وهو نموذج المرأة المستقلة التي وضعت قضايا أخرى ضمن أجندتها، غير موضوع الزواج. إضافة لنموذج ثالث، وهو الفتيات اللواتي يعشن حالة صعود وهبوط، فيحاولن الإرتباط ويفشلن، فيتجهن لمخى آخر، ثم يحاولن الإرتباط مرة أخرى حيث لا تتوقف حياتهن عند نقطة معينة.

وأن يجعل الكاتب أحد البطلات مهوسة بجسدها، تراقب التغيرات التي تطرأ عليه كل الوقت، وكان لا عمل لها إلا جسدها، فهذا أمر مبالغ فيه. والنظرة السوداوية تبرز بشكل أكبر، عندما تصاب البطلة بورم في الرحم، مما يجعلها مضطرة لإستئصاله!! نعم يحدث، ولكن كم عدد هذه الحالات؟ وهنا تظهر الطروحات الذكورية المنتشرة في المجتمع، من أن للمرأة عمر معين، ولخصوبتها وقت قصير، كوردة إن لم تقطف فإنها ستنبل وتومت.

وفي النهاية، أقول: دعوا المرأة وشأنها، فليست كل النساء ورود، وإن أعطين الفرصة، فإنهن يستطعن أن يُصبحن بصلاية وقوة نبات الصبار.

عندما تُسيطر فكرة معينة على العقل البشري، تأسره، وتجعله لا يرى إلا الجزئيات، لتكون شغله الشاغل، فيصل إليها مهما طال الوقت، أو أصبح شغله الشاغل، فلا يصل إليها أو لغيرها.

على الطاولة في كافيتريا المطار، جلسنا متلاصقتين، وكانهما تشاهدان فيلماً على شاشة السينما، ساهمتين، في الحال الذي وصلنا إليه. فداليا وحنان لم تاتيا إلى المطار بغرض السفر أو وداع إحداهما للأخرى.

كان الغرض من وجودهما في هذا المكان، أن هنالك عريساً جاء من إحدى دول الخليج، حيث يعمل، ليختار عروساً خلال يومين، يوم لرؤية والدته، و٤ ساعات لاختيار شريكة حياة، تؤنسه في غربته حتى آخر العمر. لذلك فقد قسم الوقت إلى ٤ ساعات على ٣ فتيات، ولو أنه طلب كتالوج للفتيات العازبات في مصر، لوفر هذه الساعات الأربع للبقاء مع أمه أكثر. لكن حنان أصرت على أن تُقحم إبنة عمها داليا في هذا الموضوع، لربما يكون نصيب هذا العريس مع واحدة منهما، فلا يطير في حال نالت حنان استحسانه.

«إذا رغبتني في أن تُصابني بالإحباط والنكد، فلتشاهدي فيلم بنّتين من مصر»، هذا ما قالته لي صديقتي قبل مشاهدته. كان الوقت متأخراً، ولم يكن بإمكانني أن أشتريه، لذلك جلست أشاهده على اليوتيوب، وتحت رحمة الإنترنت السلفهائي.

يبدأ الفيلم بمشهد مياه تتسرب داخل سفينة ما، ثم تنتقل الصورة إلى مظاهرات، التحام بين المتظاهرين وقوات الأمن وإعتقالات. تظهر حنان على الشاشة وهي تُعد شاي الصباح، وتنتظر ببؤس وخوف إلى نافذة جارتها التي تعيش وحيدة، في الشقة المقابلة وهي تقرأ.

حنان فتاة في الثلاثين من عمرها، تعمل أمانة مكتبة في كلية الطب، وتحصل كل سنة على جائزة الموظفة المثالية. لها تجربة ارتباط (خطوبة) لم تكتمل، وهي في السابعة والعشرين. هي وصديقاتها في العمل لم يتزوجن بعد، ويحملن بهذا اليوم، لكنه لا يأتي.

تتحصر حياة حنان في فكرة واحدة وهي الزواج، وكلما جمعت مبلغاً من المال، تشتري به قميص نوم، لتضيفه إلى الجهاز الذي تحضره لليوم الموعد، فيظهر على الغلاف البلاستيكي الذي يُحيط بالملابس، تواريخ الأيام التي بدأت فيها بهذه الهواية وهي في العام ٢٠٠٢.

في الجامعة، كلما جلست فتيات المكتبة العازبات في الحديقة، وقت الاستراحة، يلاحظن أنه دائماً ما توجد أعين لشباب، تترصدن من نافذة مديرتهن المسؤولة. وما لا يعرفنه، أن هؤلاء الشباب، هم باحثين عن فتيات للزواج، يختلسون النظر إليهن من النافذة، كمُشتري يتنقل من واجهة محل للملابس إلى أخرى، لربما يجد السلعة التي تناسبه.

تتوق حنان للحب والعاطفة، فتقول في أحد الحوارات لطبيبها النفسية: «إن كان على الحرمان الجنسي، مقدور عليه، المشكلة في الحرمان العاطفي».

تحلم في الإستيقاظ صباحاً، لتجد بقرها شريك المستقبل، فيعوضها عن كل ما هي بحاجة له، وتنتظر اليوم الذي ستصبح فيه أم.

لا تستطيع الفتاة أن تقولها بصراحة: «أريد أن أتزوج»، فعندها سيُقال عنها أنها يائسة، وحيدة، ضعيفة، لذلك فإن المطلوب منها، أن تنتظر حتى يأتي الشخص المناسب الذي قد يرحمها ويتوجهها زوجة له. ففي مجتمعنا الشرقي، يستطيع الرجل في أي عمر أن يقول: «يلا يا زواج»، أن يجد الفتاة التي تقبل به، حتى وإن بلغ عمر الثمانين. ويحلل لنفسه ممارسة الحياة الجنسية بمطلق الحرية، وحينما يأتي الموضوع لشقيقته أو زوجته المستقبلية، فإنه يفترض أن تكون بريئة كطفل رضيع.

بينما يُنظر إلى المرأة كمنتج غذائي، تنتهي مدة صلاحيته خلال فترة محددة. فتجد التركيز على قدرتها الإنجابية المربوطة بسن معين، والتغيرات التي تطرأ على جسدها، كظهور الشيب، ترهل النهدين، وكان الزمن لا يقرب من الرجل. وهذا ما يكون هاجس حنان طوال الوقت، فهي تُراقب جسدها كل الوقت، وتنتظر إلى الفتيات الصغيرات في الجامعة، تستعمل كريماً خوفاً من إرتداء نهديها، فخوفها من تأخر سن الزواج والعمر، جعلها تعيش في دوامة من القلق والألم في الليل والنهار.

أما داليا، إبنة عم حنان وأقرب الناس إليها، فهي طبيبة ورسامة، في الثانية والثلاثين من عمرها، تتمنى أن تجد الاستقرار، لكنها في سعيها عن هذا الهدف، تختلف عن حنان، فهي تعمل على رسالة الماجستير، ترسم مشاعرها، وتتعامل مع رغبتها في الحب والزواج بأسلوب هاديء، كما أنها تقدم حاجات أخيها الصغير الذي تخرج منذ ٣ سنوات ولم يجد عملاً، على حاجاتها.

وبناءً على توصيات إبنة عمها في ضرورة الظهور في التجمعات الشبابية، لكي يجدن فرص زواج، فإنها تندمج قليلاً في أنشطة المعارضة، والنضال ضد السلطة، فتتعرف على طبيب، تشعر نحوه بالإعجاب، إلا أنها تكتشف أنه يعمل كعميل مزدوج للسلطة، فتتخلى عنه، وتوجه بعدها إلى الملاذ الوحيد، الذي تلجأ إليه معظم الفتيات، وهو الإنترنت، حيث تلتقي في فضاء العالم الإلكتروني، مع

بعد فوزها بجائزة الإبداع لعام ٢٠١٠

الكاتبة ميسون أسدي ستخصص ريع جوائزها لإقامة صندوق منحه لتعليم الفنون



أكثرية الأهالي وقفوا بالمرصاد لأبنائهم عند توجيههم لتعلم الفنون، أو أن الطلاب درسوا الموضوع بسرية دون علم الأهل. وتضيف ميسون: «صحيح أن المبلغ زهيد، لكن يجب أن يكون هناك شخص مبادر، وأصحاب رؤوس الأموال موجودون طوال الوقت، لكن غالبيتهم لا يفكرون بالمصالح العامة، فقد توجهت بنفسي إلى (٥٠) ممول عربي لمشروع خيرى آخر، وممول، واحد فقط من شفاعمرو استجاب لذلك».

وعن حلمها بإقامة صندوق، تقول: «ساتوجه لكل الفنانين ومحبي الفن في جميع المجالات، وسأستعين بهم لتأسيس مثل هذا الصندوق، وبعدها سأعيد الكرة مع أصحاب رؤوس الأموال، لعل الأمر يقنعهم، فكل تبرع يقدمه أي ممول، يكون معترف به من قبل مصلحة الضرائب على أنه أحد مصاريف الممول المتعددة.

ولنتعلم من اليهود شيئاً نافعاً، فالكثير من أغنياء اليهود يتبرعون بشكل دائم لبناء مؤسسات تربوية وخيرية بأسماء علنية ومجهولة، فنجد مؤسسة على أسم عائلة «كلور» في حيفا والرملة وغيرها، أو نجد قاعة عروض ضخمة على أسم عائلة «كريغر» في حيفا.. والأمثلة كثيرة.

لماذا لا ينتحر الرؤساء العرب؟!؟

عبد الغني سلامة

بعدما ترك رسالة انتحار قصيرة موجهة لأفراد عائلته، مفسراً تصرفه هذا، بأنه يأتي على خلفية اتهامه في قضايا فساد. وقد سبّب انتحاره صدمة كبيرة للشعب الكوري. علماً أن عهده كرئيس كان قد انتهى منذ حوالي العام، وقد اعتبره الكثيرون رئيساً فاشلاً، لم يحقق أيًا من الوعود التي كان قد قطعها إبان حملاته الانتخابية، ولما كشفت الفضائح والمخالفات المالية، التي كان قد تورط فيها، شنت عليه وسائل الإعلام هجوماً لاذعاً، رغم أن تلك المخالفات كانت لا تُذكر مقارنةً مع غيره، ولكنه لم يتحمل قسوة الحملة الإعلامية، فقرر الانتحار.

ليس بالانتحار وحده ينهي الزعماء حياتهم، فهناك قلة قليلة اختارت الاستقالة والتقاعد السياسي، وهم «سوار الذهب» في السودان (الاستثناء الوحيد في قاعدة الحكم العربية)، و «مانديلا» في جنوب إفريقيا، و«سنغور» في السنغال، و «نيريري» في تنزانيا، وهؤلاء لم يفكروا للحظة بالعودة على الدبابات إلى قصور الرئاسة، ومنهم من تفرغ للتأمل وكتابة الشعر. أما الرؤساء العرب فهم نوعية مختلفة، ومن طيبة أخرى!! فهم لم يأتوا للحكم بكفاحهم الشخصي أو عبر الانتخابات، ولم تكن خدمة الشعب وبناء الأوطان من ضمن أهدافهم، إنما جاؤوا للقصر على ظهر دبابة أو بالتوريث، ولم يمتلكوا خصال العزة والكبرياء، وكان جُل همهم ومنتهى غايتهم نهب أكبر قدر من ثروات البلاد، وضمان استمرار الحكم لهم ولعائلاتهم من بعدهم، ولهذا تجدهم أشد الناس حرصاً على الحياة، حتى لو كانت بلا كرامة! وحتى لو تجمع كل الشعب على بوابة القصر، منادين بصوت واحد لا لبس فيه ولا غموض، بأنهم لا يريدونهم، وحتى لو تحدثت كل صحافة الدنيا عن فضائحهم هم وعائلاتهم، وعن فساد حكمهم وعن هزائمهم وكذبهم وتزويرهم، وحتى لو دخلت البلاد بسببهم في حرب أهلية، وقتل فيها الملايين وشرد جميع الناجين، وحتى لو صاروا مطلوبين لمحكمة الجنايات الدولية أو للبوليس الدولي على جرائمهم ومخالفاتهم، وحتى لو جُرّجروا للمحاكم آنلاء صاغرين مقيدين بالسلاسل، تصفعهم مجددة أمريكية، ويركلهم جندي بعمر أحفادهم، وحتى لو ملأت المظاهرات المنددة بهم والمطالبة بإسقاطهم كل الساحات والميادين، بما في ذلك غرف نومهم، كل ذلك لن يدفعهم حتى للاستقالة والتقاعد، وبالتالي لن يدفعهم للانتحار. قد يقول البعض إن ما يمنعهم من الانتحار أن الله حرم أن يقتل المرء نفسه، حسناً، فإذا كان لديهم كل هذا الإيمان فهينئاً لهم الجنة، وهينئاً لهم هذا الدين الذي يحرم عليهم الانتحار، ويبيح لهم قتل شعوبهم ونهب أموالهم وهتك أعراضهم وسجن أبنائهم وتدمير مستقبلهم، وهينئاً لهم ما أوصلتهم إليه أياديهم من ذل وعار وخزي.

لماذا لا ينتحر الرؤساء العرب؟ رغم أنهم في أرذل العمر، وهم متأكدون بأنهم غير مخلصين، وأن ما ينتظرهم هو القتل أو محكمة الشعب التي لا ترحم، أو مصيراً مجهولاً في أحسن الأحوال!! سؤال يحتاج لطبيب نفسي قدير.

المرأة بين مطرقة تأويل الدين وسندان المجتمع

علي أبو خطاب

أحاول في هذه المقالة عرض مكانة المرأة في التاويلات الذكورية للمجتمع بشكل جزئي، وذلك عبر ملاحظات واستعراض لبعض المقالات والكتب التي تحدثت عن الظلم الواقع على المرأة من هذه الناحية، وأنا أتحدث هنا عن الدين الإسلامي بالذات، وعن المجتمع العربي بعاداته ورتائله وقد ميزت بين الإثنين، لأنه أحياناً قد يعطي الدين حقوقاً للمرأة فيفضمها المجتمع ويسلبها إياها باسم العيب، و ثمة أمر أخطر حين يعطي الدين حقوقاً للمرأة، فيسلبها إياها الفقهاء بتفسيراتهم الذكورية للخصوص.

تلاحظ عرين هوارى، في مقالها في جريدة فصل المقال عدد (١٧٨): «أن معركة الحركة النسوية في العالم العربي الإسلامي، علمانية كانت أم غير علمانية، لم تستطع خوض نضالها النسوي، على الأقل فيما يتعلق بموضوع الأحوال الشخصية، إلا ضمن النطاق الديني، من هنا نلاحظ أن التسويغات لأي تعديل، وإن كانت تتفق أو تحاول أن تتلاءم مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، لم تستطع أن تناقش أو تعارض المفهوم الديني، وتحديداً القرآن والسنة النبوية». ثم تقول: «إن محاولة الإصلاح والتعديل من خلال السياق الديني وقبوله، يعني عدم جواز المناقشة من خارج هذا الإطار، أي الامتناع عن معارضته أو التشكيك فيه. في هذه الحالة يطرح السؤال «هل يوجد ضمن هذا الخطاب وهذه الشريعة فضاء واسع للاجتهاد والتغيير، بما يتناسب والظروف الحالية؟ وهل هذا الفضاء كان لمعالجة ودفع قضية تحرير المرأة وفق المفاهيم النسوية؟ وفي إجابتها نتبين أن هناك إجابتين على هذا السؤال، تقول بصدد الأولى: «كتبت إحدى الزميلات من الضليعات في الحركة النسوية في الداخل، أن الدين والنسوية خطان متوازيان لا يلتقيان، وقالت بأن الحركة النسوية لا يمكن أن تكون إلا في مواجهة الدين، لأن الدين في جوهره قامع للمرأة». وبصدد الإجابة الثانية تقول: «تقول الفقيهة المغربية فريدة بناني في مقالة لها بعنوان (الصوت النسوي في الخطاب الديني)، أن علينا القيام بقراءة جديدة للنصوص بتأويل تقدمي، بما تسمح به طبيعة النص القرآني، ونرى في اجتهاداتنا لتفسير النصوص والسنة، أن هناك مجالاً كبيراً للالتقاء بين مبادئ الشريعة والمعايير الدولية لحقوق الإنسان».

وأريد هنا أن أطبق هذا التأويل التقدمي على ثلاث قضايا هي: الحكم والميراث والدية، واخترتها بالذات لأن لها قصة عندي، فقد درسنا أستاذنا الملتحي لمادة الثقافة الإسلامية في الجامعة، أن هذه قضايا يغيرها المستشرقون ضد الدين، ولكن للإسلام ردوده عليها، وطبعاً حفظت الردود وكتبتها في ورقة إيجابية، وحصدت العلامات، لكنني لم اقتنع بإجابتي أو إجابة تأويله الذكوري للدين، ووجدت أن ردوده مردودة عليهم، فهم إن قلت لهم لماذا لا تحكم المرأة؟ أجابوك أنها عاطفية زيادة عن اللزوم، إضافة لأسباب فيسيولوجية، كالحيض والولادة، وهذا ليس مبرراً كافيًا لمنعهن من الحكم، فكتيراً من الزعماء والقادة مروا بظروف مرضية أشد من الحمل والحيض، ومع ذلك لم يطلب أحد تنحيهم عن الحكم، وقد أثبت التاريخ كفاءة كثير من النساء، مثل كليوباترا وحثشبسوت وزنوبيا وشجرة الدر وغيرهن كثيرات، وأنا متأكد أنه لو كان في وسع المرأة يوماً أن تحكم، لكان لدينا نساء عظيمات في مجال الفتوحات السياسية، كنباليون والإسكندر وجنكيز خان، أما مسألتي الميراث والدية حيث تأخذ المرأة نصف ما يأخذه الرجل، كأنها نصف إنسان، فهما مناهيتين للمنطق والمجتمع العصري، قديماً قد يكون من الممكن قبول ذلك، لأن الرجل كان هو رب الأسرة الذي يعمل ويكسح، في حين كان مكان المرأة غالباً هو بيتها، وبالتالي تأخذ المرأة نصف الميراث، لأن زوجها يصرف عليها، ويدفع لأهلها نصف الدية، لأنها ليست مصدر دخل، أما الآن فقطورت المجتمعات الإسلامية منذ دولة محمد علي، ودعوة رفاعة الطهطاوي لتعليم البنات، وتنامي هذا التطور بفضل الإرساليات التبشيرية ومدارسها، وازدهار الترجمة، حتى وصلنا للمجتمع الحالي الذي تعمل فيه المرأة جنباً إلى جنب مع الرجل، بل لم يعد بالإمكان لأغلب البيوت أن تفي بالتزاماتها دون عمل الرجل والمرأة معاً. لذا لم يعد مبرراً لأن تأخذ المرأة نصف حقها فقط، قد يقول جاهل لا لزوم لعمل المرأة أصلاً، وهذا ما سنتحدث عنه لاحقاً، متناسياً بذلك الضرر الاقتصادي على الأسرة، وحق المرأة الطبيعي في العمل مثلها مثل الرجل.

وإذا ما تحدثنا عن مظالم المجتمع للمرأة، طال الحديث، لكنني سأختصر، وقد تفوق ذكورية المجتمع ذكورية رجال الدين أحياناً، وسأبدأ بقضية مهمة هي الاختلاط الذي سمح به الدين في العلم والدين، لكن كثيرين يرون عيباً في الاختلاط ويحاربونه، حتى لو كان سببه العلم، المرأة في مجتمعنا ينظر لها على أنها مجرد جسد لا عقل، وأستثنى هنا بعض المثقفين، فهي المستهدفة بالنظرات، وكان النساء لا ينظرن للرجال، أما إذا لبست قصيراً أو شفافاً فهي لا بد عاهر في نظر المجتمع، والزوج يرى زوجته فقط عاهرة تلمي رغباته الجنسية، وخادمة تخدم بيته وحاضنة لأطفاله، ويفرض عليها دكتاتورية منزلية، حيث رأي الحزب الواحد أي حزبه هو طبعاً، ولا ننسى ختان البنات الذي اختلف فيه علماء الدين، لكن اتفق عليه العرف الاجتماعي، حيث تمارس هذه الجريمة في مناطق إسلامية كثيرة، بل أن شيخ الأزهر السابق «جاد الحق على جاد الحق» اعتبرها واجب ديني، وإن كان كثير من النساء بدافع تعصبهن للدين، يقبلن بأوضاعهن السيئة، وبما يفرضه المشرعون الذكور من اضطهادات دون تفكير، فإنهن يقبلن باضطهادات المجتمع رضوخاً وخوفاً من العقاب أو الطلاق أو الفضيحة وغيره.

ختاماً ما أريد قوله، أنه لكي تحصل المرأة على حقوقها كاملة، وفي كافة المجالات، يجب أن تأخذ نفس حقوق الرجل، ويكون لها نفس الحرية التي تعطى له، وأقصد بكافة المجالات: الفكرية والسياسية والجنسية والاقتصادية والاجتماعية وغيره.

الصورة المزدوجة

أن سيكستون

مقطع من القصيدة - ترجمة: محمد حلمي الريشة**

بَلَّغْتَ الْخَلَائِقَ فِي تَشْرِينِ النَّهْيِ الْحَالِي.
أَنْتَ مَا زِلْتِ صَغِيرَةً، فِي سَنَتِكَ الرَّابِعَةِ.
نَقَفَ نَرَّاقِبُ أَوْزَاقِ الشَّجَرِ الصَّفْرَاءِ تَذْهَبُ عَلِيلَةً،
وَتَرَفُّرُفُ مَتَلَطِمَةً فِي مَطَرِ الشِّتَاءِ.
تَهْوِي أَيْطَاحًا وَتَغْسِلُ. وَأَنْذَرُ
عُمُومًا أَنْكَ كُنْتِ لَا تَقْبَلِينَ هُنَا فِي فَصُولِ الْخَرِيفِ الْخَالَةِ.
قَالُوا لَنْ أَسْتَرْجِعَكَ أَبَدًا مَرَّةً أُخْرَى.
أُخْبِرُكَ حَقًّا بِمَا لَنْ تَعْرِفِيهِ أَبَدًا:
كُلُّ الْفُرْصَاتِ الطَّيْبَةِ
الَّتِي أَوْصَحْتَ دِمَاعِي لَنْ تَكُونَ أَبَدًا صَاحِبَةً كَانَهَا أَوْزَاقِ الشَّجَرِ هَذِهِ الْمُتَضَارِبَةِ
المغادرة.

أَنَا، مَنْ أَحْتَرْتُ مَرَّتَيْنِ
كَيْ أَقْتَلَ نَفْسِي، كُنْتُ قُلْتُ لِقَبِكَ
أَفْوَاهِ النِّكَاءِ عِنْدَمَا جِئْتُ أَوْ لَا:
إِلَى أَنْ تَحْشَرَجَتْ حَمِي
فِي حَلْقِكَ، وَأَنْتَقَلَّتْ مِثْلَ إِيْمَاءَةٍ
فَوْقَ رَأْسِكَ. مَلَانِكَةُ قَبِيحَةٌ تَحَدَّثَتْ إِلَيَّ. الْيَوْمَ،
سَمِعْتُهُمْ يَقُولُونَ، كَانَ عَلَيَّ. كَانُوا يَغْتَابُونَ
مِثْلَ سَاحِرَاتِ خَضِرٍ فِي رَأْسِي، وَيَسْمَعُونَ لِلْهَلَاكِ
بِالنَّسْرِ مِثْلَ صُنْبُورٍ مَكْسُورٍ؛
كَأَنَّ الْهَلَاكَ عَمَّرَ بَطْنِي وَمَلَأَ مَهْدَكَ.
وَبَدِينِ قَدِيمٍ يَحِبُّ أَنْ أَعْتَبِرَهُ.
كَانَ الْمَوْتُ أَكْثَرَ بَسَاطَةً مِمَّا كُنْتُ أَعْتَقِدُ.
الْحَيَاةُ الْيَوْمِيَّةُ جَعَلَتْكَ جَيِّدَةً وَصَاحِبَةً
لَقَدْ سَمَحْتَ لِلْسَّاحِرَاتِ بِأَنْ يَأْخُذْنَ رُوحِي الْمَذْنِبَةَ.
تَظَاهَرْتُ أَنْتِي مَيِّتَةً
إِلَى أَنْ صَحَّ الرَّجَالُ الْبَيْضُ السَّمَّ خَارِجًا،
وَوَضَعُونِي فِي عَزْلِ، وَغَسَلُونِي مِنْ خَالَ كَلَامِ الْفَارِغِ
لِصَّنَادِيْقِ الْكَلَامِ وَالسَّرِيرِ الْكَهْرِبَائِيِّ.
ضَحَّكَتُ لِرُؤْيَا الْحَدِيدِ الْخَاصِّ فِي ذَلِكَ الْفُنْدُوقِ.
أَوْزَاقِ الشَّجَرِ الصَّفْرَاءِ الْيَوْمَ
تَذْهَبُ عَلِيلَةً. سَأَلْتَنِي أَيْنَ تَذْهَبُ؟ أَقُولُ أَمَنْتِ الْيَوْمَ
بِنَفْسِيهَا، وَالْإِسْقَطَتْ كَذَلِكَ.

الْيَوْمَ، يَا طِفْلَتِي الصَّغِيرَةَ، «جُويس»،
أَجِبِي دَاتَكَ نَفْسَهَا حَبِثَ تَعْيِشِ.
مَا مِنْ إِلَهٍ خَاصٍّ لِلرُّجُوعِ إِلَيْهِ: أَوْ إِذَا وَجِدَ،
فَلِمَاذَا سَمَحْتَ لَكَ بِأَنْ تَنْشَيْنَ
فِي مَكَانٍ أُخَرَ. أَنْتِ لَمْ تَعْرِفِي صَوْتِي
عِنْدَمَا عَدْتُ لِأَنْتَصِلَ. جَمِيعُ صَيْحِ التَّفُوقِ
لِشَجَرَةِ الْغَدِ الْبَيْضَاءِ وَالْهَدَالِ
لَنْ تَسَاعِدَكَ عَلَى مَعْرِفَةِ أَيَّامِ الْعَطْلِ الَّتِي عَلَيْكَ تَقْوِيَتَهَا.
فِي الْوَقْتِ الَّذِي لَمْ أَعْشِقْ بِهِ
نَفْسِي، زَرَّتْ نَوَاحِيكَ الْمَجْرُوفَةَ: قَبِضْتُ أَنْتِ عَلَى قَفَّازِي.
كَانَتْ تُلَوِّجُ جَدِيدَةً بَعْدَ هَذَا.

٢.
أَرْسَلُوا إِلَيَّ الرِّسَائِلَ مَعَ أَخْبَارِكَ،
وَأَنَا صَنَعْتُ أَحْدِيَةَ بِلَا كَعُوبٍ لِأَوْدِ اسْتِعْمَالِهَا أَبَدًا.
عِنْدَمَا نَشَأْتُ جَدِيدًا بِمَا يَحْفِي لِحَمَلِ
نَفْسِي، عَشْتُ مَعَ أُمِّي، قَالَتْ السَّاحِرَاتُ،
لِكُنِّي لَمْ أَرْجُلِ. كَانَتْ لِي صُورَتِي
القائمة بدلًا من ذلك.

مِنْ طَرِيقِ الْحَيِّ الْخَلْفِيَّةِ مِنْ «بِيدَلَام»،
جِئْتُ إِلَى مَنْزَلِ أُمِّي فِي «غَلُوسْتِن»،
فِي «مَاسَانَشُو سِيْتِس». وَهَذِهِ هِيَ كَيْفِيَّةُ حُضُورِي
لِلْقَائِمَةِ: وَهَذِهِ كَيْفِيَّةُ قَفْدِي لَهَا.
قَالَتْ أُمِّي: لَا اسْتَطِيعُ أَنْ أَغْفَرَ لَكَ أَنْتَحَارَكَ،
وَلَمْ تَسْتَطِعْ أَبَدًا. كَانَتْ لِي صُورَتِي
القائمة بدلًا من ذلك.

كَانَتْ هُنَاكَ كَنِيْسَةٌ حَيْثُ تَرَعَّرُ غُتْ
مَعَ خَرَاتِنِهَا الْبَيْضَاءِ الَّتِي أَعْلَقْتُ عَلَيْنَا،
صَفَا تَلَوَّصُفَ، مِثْلَ الْمُنْتَشِدِينَ أَوْ زَمَلَاءِ الْمَلَّاحِ
نُنْشُدُ مَعًا. عَبَّرَ أَبِي صَحْنَ الْكَنِيْسَةِ.
قَالَتْ السَّاحِرَاتُ: فَاتِ أَوَّانِ الْعُقْرَانَ الْآنَ.
لَمْ يَكُنْ غُفْرِي لِي تَمَامًا. كَانَتْ لِي صُورَتِي
القائمة بدلًا من ذلك.

ريم بنا



أنا قائدة عملي في التلحين وزوجي لديه حس يكملني

حاورها: هيثم الشريف

فنانة فلسطينية، تفردت بصنع درب مميز لنفسها وطريقة مختلفة في الغناء، حيث اختارت بث الروح في الكلمات التراثية الفلسطينية القديمة، فاستطاعت وبكل اقتدار واحتراف إعادة الحياة ودب الروح في الكثير من الكلمات التراثية الفلسطينية، وذلك من خلال تلحينها وتوزيعها أو إعادة توزيع بعضها، ومن ثم غنائها بصوتها الرقيق، وهي ترتدي ثوبا من الأثواب الفلسطينية، خلال مشاركتها في الكثير من المهرجانات المحلية والدولية، التي مثلت فيها فلسطين، فذكرت المسنين وأسعدت الأطفال بتلك الأغاني التراثية، الذين بانوا يرددونها ويحفظونها عن ظهر قلب بفضل أغانيها.

إنها الفنانة المطربة والمحنة الفلسطينية، ريم بنا من الناصرة، والتي أدرت معها الحوار التالي:

السؤال البسيط: لماذا اخترت غناء الكلمات والأغاني التراثية، رغم وجود ما هو أسهل من ذلك ليغني؟

■ اهتمامي وميلى لهذا النوع من الأغاني التراثية، يعود لكون أن هذا النوع من الأغاني يتحدث عن فلسطين، ولأنه جزء من المشروع الفني الذي أعمل عليه. بحيث أسعى في كل اليوم يصدر لي، إلى اختيار أغنيتين تراثيتين، أقدمهما بشكل جديد إلى حد ما، مع تغيير طفيف في اللحن، على أن تناسب روح ووحى الأغاني التراثية، دون المس بجوهر اللحن، أما النصوص التراثية القديمة، التي لا يكون فيها لحن، فاعمل بنفسني على عمل وصناعة لحن وتوزيع يناسب تلك الكلمات. ودون المس أيضا بجملالية الكلمات. والجمهور عموما، وخاصة خارج الوطن، يحبون هذا النوع من الأغاني، وبالتالي فإن الهدف من غناء أو تلحين وغناء الأغاني التراثية، هو توثيق لهذه الأغاني كإحدى طرق الحفاظ على تراثنا وموروثنا الفلسطيني. من بين الأغاني التراثية المغناة التي قمت بتأديتها أغنية «يا ستي»، والتي قال البعض حينها أنك تقلدين فيها أغاني فيروز، ما ردد على ذلك؟

■ صحيح أن الأغنية مشابهة جدا لأغنية السيدة فيروز، ولكنها ليست نفسها! حيث أن بها بعض الاختلاف في النص، ومن المعروف أن الألحان والأغاني التراثية متشابهة في بلاد الشام إلى حد كبير، وبالتالي حتى لو كانت الأغنية متشابهة مع أغاني سورية أو لبنانية، فإن كلماتها فلسطينية بحتة، لأنني أخذتها من التراث الفلسطيني، وأغنية «ياستي»، غنيتها خاصة في بداياتي، إذ كان معروفا أنني أغني التهاليل التراثية الفلسطينية، وكذلك الأمر بالنسبة لأغنية «يا ليل ما أطولك»، التي ظلت لفترة طويلة مرتبطة باسمي، كما طلبها مني المخرج أديب جهشان، حيث أخرج فيلما يتحدث عن النساء اللاتي يعانين من العنف، وسمى الفيلم باسم هذه التهليلة، إضافة لتضمينه الأغنية في ذات الفيلم. وقد لاقت هذه التهليلة بكلماتها البسيطة القبول الواسع، لدرجة أنني غنيتها في الغرب بمشاركة مطربين أجانب.

يا ليل ما أطولك
مشيتني حافي
ميزان ما أتقلك
هديتلي كتافي

حصلت منذ ما يزيد عن ١٥ عاما من مدينة Rovereto الإيطالية على درع السلام، وأطلق عليك حينها لقب سفيرة السلام، هل غير هذا اللقب منذ تسلمك إياه حتى الآن، في طريقة تعاطيك مع القضايا القومية والفلسطينية، أم زاد في تجزرها؟

■ في إيطاليا كل عام يقدمون لإحدى الشخصيات هذا الدرع، وفعلنا اختاروني عام ١٩٩٤، لأنني نقلت ولا زلت رسالة شعبي الفلسطيني من خلال الأغاني التراثية التي أقدمها، حيث تسلمت درعا على شكل جرس مُصَغَّر، وهو رمز لدرع السلام، إذ يوجد نصب تذكاري لجرس بُني منذ الحرب العالمية الأولى هناك، وقد لقيت في ذلك العام كسفيرة السلام، وهو لقب جميل، فيما لو كان هناك سلام عادل وحقيقي، أما طريقة التعاطي مع قضايانا الفلسطينية، لم تتراجع بل إزدادت عمقا.

لذلك دائما ما تستهل الغناء خلال العروض التي تقدمينها في فلسطين أو في أوروبا خصوصا، بأغنية «كرمل الروح»، التي تتحدث عن الأسرى، والتي كتبها والدتك الشاعرة زهيرة صباغ؟

■ بالفعل، ففي كل عروضي وحفلاتي، خاصة في أوروبا أبدا بهذه الأغنية، التي تتحدث عن الألم والجرح الفلسطيني، المتمثل في قضية الأسرى، لذا فانا دائما أرسل مع هبة ربيع البلد التي أغني منها، تحية تضامن مني لكل الأسرى الفلسطينيين والعرب في السجون الإسرائيلية، كذلك أغنية: «ذات يوم فاجئوني، دفعوا أمي وأختي جانبا، واعتقلوني...» من كلمات الشاعر الكبير سميح القاسم، والحن الفنان العراقي رعد خلف، التي تتحدث أيضا عن الاعتقال، وسابقي مستمرة في تقديم التحية للأسرى والمضطهدين من خلال الأغاني التي أقدمها، في أي مكان أتواجد به في العالم.

أصرخ من قاع الروح
يا كرمل الروح

اجلب له هواء بحر حيفا
أحضر له نسيم بحر يافا
يلطف برد زنتانته

وحرها

يا كرمل الروح

كن حنوننا عليه

فأنت أقرب مني إليه

يا كرمل الروح

إنه وحيد

يا كرمل الروح

إنه روحي

ذكرت منذ قليل أن هناك تعاون في الغناء مع بعض المطربين الأجانب، لكن الملاحظ في الكثير من الحفلات التي تحيينها في الخارج، مشاركتك الغناء مع مطربين إيطاليين بالذات، لماذا؟

■ الحقيقة في فترة من حياتي الفنية عملوا معي موسيقيين إيطاليين من «صقليا»، من المناطق المعروفة أن أغانيها تقترب من الأغاني الفينيقية، وكانوا يعزفون في حفلاتي المقامة في الخارج، ولاحظ الجميع أن المزج بين الأغاني الخاصة بي، المأخوذة من التراث الفلسطيني، والحنان الصقلية القديمة المأخوذة من تراثهم، تجربته فريدة، فدأبت على الاستمرار في هذا النهج.

معروف أن زوجك «ليونيد» أوكراني الأصل، مغني وملحن وعازف غيتار أيضا. ما الإضافة التي أضافها لك «ليونيد» الفنان في التلحين الموسيقي؟

■ الحس الموسيقي لدى ليونيد عالي لكونه فنان، وذلك يمثل إضافة هامة لأعمالي، خاصة أن لديه سعة كبيرة في الإبداع الموسيقي، بمعنى أنه ليس ضيق الأفق، إذ يتجاوب ويتأقلم مع أي مقاطع أريد أن يكون بهذا الشكل أو ذاك، وبالتالي نحن نعمل في التلحين سويا، ونكمل بعضنا بالعمل الفني، وهناك الكثير من التفاهم فيما بيننا، وذلك أمر غاية في الأهمية لإنه يعملان على تلحين أغنية، مع ذلك أنا القائدة في عملي في التلحين.

في البوم «قمر أبو ليلة» توجهت بالكامل للأطفال، فهل الوصول لأفئدة الأطفال أصعب من الوصول لسواهم؟

■ الوصول لهم يصبح قريب إذا ما كنت تقدم الفن بالشكل الذي يستحقونه، وبالشكل المطلوب، وهذا الألبوم استحضرت كل الحانته وكلماته من الواقع الفلسطيني، والحالة التي يعيشها، كما حاولت استعمال لهجتنا الفلسطينية المعاشة يوميا، ودعوتهم من خلال أغاني الألبوم لأن يعيشوا طفولتهم رغم كل شيء، واعتقد أن هذا ما جعل الألبوم قريبا للأطفال.

من ألبوماتك أيضا «الحلم»، لذا أسالك ختاماً: ما الحلم الذي لم يتحقق بعد للفنانة ريم بنا؟

■ زوال الإحتلال. هذا الحلم الذي أمل رؤيته ونحن أحياء، أمل أن يكون لنا حياة أفضل من الحياة التي نعيشها، أما على الصعيد المهني، فأمل أن أستمر في النضال، حيث أعتقد أن الفن نضال حقيقي ومؤثر جدا، ويخيف الجانب الآخر، ولذا نحن كفنانيين مستمرين بهذا الشكل من أشكال النضال، إلى أن يزول الإحتلال.

haitham9000@gmail.com





أمراض الحرارة وتأثيرها على طفلك

الحرارة الداخلية في جسم الإنسان، عادة ما تبرد عن طريق التعرق، وتخرج الحرارة عن طريق الجلد. ولكن تحت ظروف معينة مثل درجات الحرارة والرطوبة العالية وممارسة التمارين الرياضية في جو شديد الحرارة، فإن نظام التبريد الطبيعي في الجسم قد يعجز عن تادية مهامه، مما قد يؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الجسم الداخلية عالياً، وبالتالي فقد يصاب الطفل بأمراض الناتجة عن درجة الحرارة العالية، مثل الإنهاك أو الإرهاق من الحر وضربات الشمس والتقلصات الحرارية.

التقلصات الحرارية

التقلصات الحرارية هي تقلصات قصيرة المدة، ولكنها حادة، وتأتي في عضلة القدم أو الذراع أو البطن بعد ممارسة التمارين الرياضية القاسية في درجة حرارة عالية. فالتعرق الذي ينتج عن ممارسة التمارين الرياضية القاسية، يؤدي لأن يفقد الجسم الأملاح والسوائل، وبالتالي فإن نسبة الأملاح المنخفضة في الجسم



آيه براذعية

حلمت بالحب فقتلت وحبها

ياسر علاونه

شبتاً، أنتم من قطف عمري في ريعان الشباب؟ كرسى الجامعي خال، لا يعرف بأنهم رموا جثتي للذئاب! أنا من أشهر مشاعره وعواطفه، وكنت أقوى منكم أنتم الضعفاء والحياء، أنا من صرخ صوتي بالحب ونبض قلبي به، كبلوا يدي فرفعتهما نحو السماء طالبة نجدتها ونجدة حبيبي، ولكن لم يستجيب لي، فقبلت قدرتي ومت مع مشاعري وحبى، حاولوا إسكات صوتي فكان له ما يريد سمعه كل مواطنين الضفة وغزة وربما الجوار، حاولوا إخفاء حبي وقالوا عيباً، فصار أشهر من نار على جبل، قالوا لا تحبى، قلت القلوب تموت إذا غاب عنها الحب، وضعوني المفترسة من الماء لاكون عبدة للأخرى، على حد تعبيرهم، لتأكل الطيور والحيوانات حبي مدار حديث بين الرجال والنساء، فكان لهذا الحب ما يريد، صوتاً أعلى من كل أصوات الصمت والسكون، لن يضيئني الأمر بأن يقال عن حبيبي غادر وتزوج بامرأة أخرى لتبرير قلتي، لن يهمني الأمر، اتهم بأنه خطفتي خلصة فكان براء، عندما خرجت من البيت كنت مليئة بالشوق للقائه، وما كان اللقاء.

في الصباح قلت لكم بانتي سأذهب إلى صفي الجامعي، لم يخطر ببالي أنني سأوضع في خلفية السيارة خلصة، وأننى سأرمى في الخلاء بعيداً عن نظركم وبعون حبيبي، فنشوا عن دليل إدانة كما يدعون في أوراقى، لم يجدوا إلا كل شيء يدل على نقاء حبي وصدق مشاعري ووجودي، ووجدوا صورة لشقيقي أحتمي بها عندما أشعر بالخوف من الآخرين، كبلت صورته معي ورميت في البئر، لم يجدوا صورة لحبيبي في محفظتي، كانت صورته في القلب محفورة، قلت لهم لا سر لدي، وحبي ليس سرا، عشت من أجله وساموت من أجله.

تخيل الحوار الذي دار بين آيه والقائل، ما بين الحب والقائل، تسأله هل جربت الحب يوماً؟! هل كان لديك عشيقه أو حبيبة؟! هل كان لقاء سري ذات صباح أو مساء بينكما، بالطبع القائل لا يجب على أسئلة الضحية، ويصر على دور الجلال وتقمص دور الضحية، لا نقاش بين الحب والقائل فكلاهما أعداء، الحب للحياة والقائل ضد الحياة، تصر آيه على سؤالها لماذا تريد قلتي؟! هل من الشرف أن تقتل حبي وتقتلني؟! هل من الشرف الاستعانة يا عمى بالغرباء لتقتلني؟! هل هذا الدليل على الشرف بنظرك ونظر المجتمع، صرخت بأعلى صوتها بانفعال العاشقة وبغضب الأنثى، أنقل رسالتي إلى حبيبي إن شئت بانتي أموت لأجل حبه، والرسالة الأخرى انقلها بكل أمانة إلى كل المجتمع الفلسطيني الذي سيبقى يقتلني كل يوم، بأنه لا شرف في قتل أنثى لأنها تحب، آيه حلمت بالحب فقتلت وحبها.



بكعم من

الأراء الواردة في الصحيفة تعبر عن رأي أصحابها

تؤدي إلى الشعور بتقلصات في عضلات الجسم. ويكون الأطفال أكثر عرضة للتقلصات الحرارية، خاصة عندما لا يشربون الكمية الكافية من السوائل. وبالرغم من أن التقلصات الحرارية تكون مؤلمة إلا أنها ليست خطيرة. فالتقلصات الحرارية لا تحتاج إلى علاج خاص، فكل ما عليك أن تفعله هو أن تجعلى الطفل يجلس في مكان ليس حاراً وتعطيه الكثير من السوائل، ويمكنك أيضاً أن تقومى بتدليك العضلات.

الإرهاق من الحر أو الإنهاك الحرارى

قد يصاب الطفل بالإنهاك الحرارى أو الإرهاق من الحر، عندما يكون موجوداً في مكان شديد الحرارة، أو إذا كان لا يشرب كمية كافية من السوائل. وأعراضه قد تتنوع ما بين الجفاف، والشعور بالتعب والإرهاق، والضعف، والصداع والرغبة في التقيؤ. إذا ظهرت على طفلك أي من أعراض الإنهاك الحرارى، فعليك أن تقومى بإدخاله للمنزل أو لأي منطقة مظلمة وأعطيه بعض الطعام والشراب بالإضافة إلى إعطائه حماماً مع الحرص على أن تكون درجة حرارة المياه معتدلة وليست باردة. وإذا شعرت أن طفلك يعاني من إرهاق شديد ولا يستطيع تناول الطعام أو الشراب، فعليك الاتصال بالطبيب، لأن الطفل قد يحتاج إلى إمداده بالسوائل عن طريق المحاليل.

الأطفال الأكثر عرضة للإصابة بالأمراض الناتجة عن الحرارة

– الرضع والأطفال الصغار، الذين لا تنتظم درجة حرارة جسمهم مثلما يحدث مع الأشخاص البالغين، والأطفال الأكبر سناً، والذين يتعرقون بنسبة أكبر، إلى جانب أن الأطفال الصغار لا يشربون كمية كافية من السوائل.
– الأطفال الذين يعانون من الإعاقة الذهنية، والذين قد لا يعنون ضرورة شرب السوائل.
– الأطفال الذين يعانون من الأمراض المزمنة كالسكر وأمراض القلب.
– الأطفال الذين يؤدون التمارين بقوة تحت الشمس الحارقة.
– الأطفال الذين يتناولون أدوية معينة، والتي قد تقلل من قدرة الجسم على تنظيم درجة حرارته.

إن الرياضة جزء مهم من أنشطة الأطفال في الصيف، ولكن تجدر الإشارة إلى أن الأطفال الذين يؤدون التمارين تحت شمس الصيف، يكونون أكثر عرضة للإصابة بأمراض الحرارة، لأنهم يتعرقون بنسبة أكبر وقد ينسون شرب الكمية الكافية من السوائل. إذا كان الجو حاراً وبه نسبة رطوبة عالية، فعليك بتقليل نسبة تمارين طفلك. ويجب عليك أن تتأكدى أيضاً من أن يشرب طفلك السوائل أثناء التمرين كل ١٥ أو ٢٠ دقيقة.



هموم عادية!!؟

بقلم: عفاف يوسف

للحزن طعم العلقم

للحزن طعم مر كالعلقم، يحتل الغم والحجرة، ويصل عميقاً إلى المعدة حد الغثيان، وللحزن حرقة في العينين، لا تبردها إلا الدموع، شرط أن تنزل بغزارة، لكن دموعي شحيحة، فلم تبرد حرقة عيني بعد، ولا استطيع تناول الحلوى لتغطية المرارة، لذا لا زال في حلقى مران، وإن هدأت مرارة معدتي قليلاً.

كانه لم يكن يرغب أن يفسد على العمال فرحتهم وعطلتهم بمناسبة الأول من أيار، ورغم تعب، إلا انه اختار الرحيل في اليوم الثاني من أيار.

إنه أبي، الذي مات عن عمر يناهز الثمانية والسبعين عاماً، قضاه ملتحم بالارض التي أحب، ولم يفارقها يوماً، منذ أن وعى على الدنيا، كان يغادر البيت قبل طلوع الشمس، ويعود بعد غيابها، يحرق، يزرع، يعيش، يقلم الزيتون، وكل ما يتعلق بالزراعة من أعمال، لم يعرف في حياته عملاً غير الزراعة.

نبح صغير في وسط الجبل، كانت مياهه ضعيفة وشحيحة، يشرب منها المزارعون أثناء عملهم في أرضهم في موسم الحراثة وأثناء قطف الزيتون، لكن أبي فكر وعمل، حفر التراب المتراكم على النبع حتى وصل إلى الصخور، وكان العمل شاقاً، لم تكن هناك سوى فأسه وطورينه، لم تكن الجرافات قد عرفت بعد، تبين أن النبع أقوى بكثير مما كان يبدو عليه، وأنه ينفع لزراعة الأشجار والخضار، وهكذا بدأ أبي رحلته مع الزراعة، اتقن زراعة كافة أنواع الخضار وأشجار الحمضيات، كان يعتني بها وكأنها أحد أبنائه الصغار، لا يسمح للعطش بالتسلل إليها، وكان يغذيها بروث الحيوانات، لتحمل أجمل وألذ الثمار، حتى أصبح من المزارعين المعروفين في منطقة رام الله، وأصبح المهندسون التابعون لدائرة الزراعة، يأتون إليه، لا للإشراف على عمله، وإنما للتعلم منه كيفية ترتيب المزروعات والعناية بها، رغم أن أبي لم يعرف المدارس ولا الجامعات، كان قد ختم القرآن في الكتائب، إلا أنه كان يقرأ ويكتب ويتابع الجريدة، التي كان يشتريها كلما ذهب إلى رام الله لبيع الخضار، أو لأي سبب آخر.

تلك الجريدة التي كانت سبباً لتعلقى بالقراءة منذ أن تعلمت فك الحرف، ابي كان يحب التعليم، وما لم يستطع تحقيقه لنفسه، حاول أن يعوضه من خلال تعليم عمى الذي يصغره بأعوام، إلى تعليمنا نحن بناته وأبنائه لاحقاً. عندما قرر أبي في أيلول عام ١٩٦٩، إرسالنا للدراسة في رام الله، بعد أن أنهيت الصف السادس في مدرسة القرية، وكان قد استأجر لي غرفة صغيرة لأسكن بها، كون القرية بعيدة ولا توجد مواصلات، في ذلك الحين قامت قيامة رجال العائلة وقاطعو، وبعد أن سجت تخلوا عنه، وكأنهم يقولون له: ألم نقل لك، أن الحرية للبنات ليست جيدة؟ لكنه لم يلق بالآ لكل ما حدث، وعندما تستت له زيارتي بعد ٤٨ يوماً من اعتقالي، وبعد أن قامت السلطات الإسرائيلية بهدم البيت، وكنت خائفة من مواجهته، لا أنسى أنه قال لي: «لعمر البيت، المهم أن تكوني بخير»، وأضاف: «أنت رفعت رأسي عالياً»، أبي لم يرزق بالذكور في البداية، وكان كلما أنجبت أمي بنتاً وعلى غير العادة يفرح ويوزع الحلوق، وعندما كان يقول له أحدهم، وخاصة بعد أن بلغ عدد بناته ست بنات، لماذا لا تتزوج من امرأة أخرى لتنجب لك الصبيان، كان يقول: «أنا احب بناتي، وإذا كان لي نصيب في الأبناء الذكور سيأتون».

لم يخيب الله رجاءه، ونعم بائنين من الذكور وثمانية بنات، وكانت أسعد لحظاته عندما تجتمع بناته وأزواجهن وأحفاده وأبنائه وزوجاتهم وأبنائهم معاً، كانت عيناه تشرق بالسعادة، خاصة بعد أن تجاوز عددا الخمسون فرداً.

لم يكن ينغص على أبي شيء سوى المستوطنات، التي حرمته من أرضه ومن نبع الماء، الذي لم يكن يرتوي، ونحن كذلك، إلا منه، فبعد أن منع من الوصول إلى تلك الأرض، بدأت صحته في التدهور. في المرة قبل الأخيرة التي ذهب هناك، كانت في شهر تشرين الأول عام ٢٠٠٩، وعندما وجد أن المستوطنين قد سرقوا الزيتون وكسروه، تعب فجأة، وبعد عودتنا من هناك وذهابه إلى الطبيب، تبين أنه أصيب بجلطة دماغية، أقعدته في البيت، ذهب بعدها مرة واحدة، وكان لا يستطيع الحركة، وكان ينظر أن يسمح لنا بالوصول إلى الأرض لحراستها قبل أن يموت، إلا أن الموعد تأخر.

itaf1957@yahoo.com

للإتصال أو للمراسلة

المشرفة العامة: سريدا حسين

المحررة المسؤولة: لبنى الأشقر

تحرير وتدقيق: عفاف يوسف

شارع الإرسال - مركز عواد

ص.ب: ٢١٩٧ رام الله

هاتف: ٢٩٨٦٤٩٧ - فاكس: ٢٩٦٤٧٤٦

بريد الكتروني: (wac_media@palnet.com)

الأراء الواردة في الصحيفة تعبر عن رأي أصحابها



تطبع في مطابع الإيام